

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

محتويات الفصل :

مقدمه :

أولاً : مشكلة الدراسة.

ثانياً : حدود الدراسة.

ثالثاً : منهج وأدوات الدراسة.

رابعاً : أهمية الدراسة.

خامساً : تحديد المصطلحات.

سادساً : الدراسات السابقة.

سابعاً : خطوات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

يتميز هذا العصر على ما سبقه من عصور بالتقدم الهائل في المجالات العلمية والتكنولوجية ، وتفجر المعرفة ، وسرعة انتقالها وتداولها ، واتساع أبعاد الحضارة البشرية وتطورها بشكل لم يسبق له نظير في تاريخ الأمم ، ولذلك فقد أصبح من الضروري أن تقوم النظم التعليمية ، وأن يعاد النظر في أساليبها ومضامينها ، على ما أمكن تحقيقه من أهداف بالتنمية الفردية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية ، حيث ثبت بما لا يدع مجالاً للشك قصور النظم التعليمية بمراحلها التقليدية عن بلوغ الغايات التي تبغيها المجتمعات وبالأخص النامية منها ، ومن ثم فقد أصبحت مراجعة هيكل التعليم ومحتواه وتقويم الخطط التربوية بصورة مستمرة أمراً حتمياً حتى يجتاز الثغرة القائمة بينه وبين أهداف التنمية .

إنه لم يعد من الممكن النظر إلى التعليم داخل كل دولة باعتباره سلسلة من المشروعات والأعمال المتصلة يتم تنفيذها في مستويات مختلفة وبأهداف مستقلة عن بعضها . بل ينبغي أن ينظر إلى التعليم داخل كل مجتمع باعتباره كلاً موحداً ، أجزاءه متوازنة ، وهذا التوازن بدوره يعكس متطلبات المجتمع والموارد المتوافرة لمواجهتها . وذلك يتطلب البحث عن أساليب جديدة لتلبية هذه المتطلبات مع استخدام أمثل للموارد المتاحة من خلال الإلمام بالأوضاع الراهنة للمجتمع ككل والأوضاع التعليمية فيه بصورة خاصة .

كما ينبغي أيضاً أن ينظر إلى التعليم على أنه استثمار عام وخاص ، والابتعاد كلية عن فكرة إن التعليم استهلاك مفقود ، فالتعليم طبقاً لكل النظريات الحديثة يعد من أهم أدوات التحول من التخلف إلى التقدم ، كما أن التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تعتمد على موارد بشرية متعلمه ومدربه ومستنيرة ثقافياً وفكرياً ، وعلى

ذلك فإن أى استثمار فى التعليم سينعكس إيجابياً على الإقتصاد ومعدلات انتاجيته وأدائه وبالتالي نموه ، «ومن أفضل الأمثلة المعاصرة على ذلك ما حققته دول شرق آسيا السبع من تقدم ونمو إقتصادى بفضل تأكيدها على الاستثمار البشرى واهتمامها به فى التعليم والبحث العلمى . وبفضل روح الإنضباطية التى غرسها التعليم فى نفوس مواطنيها إذ أصبحت هذه الدول السبع فى شرق آسيا ، وفى مقدمتها .. كوريا الجنوبية وماليزيا تنافس اليابان والدول الصناعية الغربية فى النمو الإقتصادى والاجتماعى» (1) .

ومن هنا جاء الإهتمام بالتخطيط التربوى ، ودراسة كافة جوانبه وآثارها على النواحي الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية أيضاً. ولكن يبدو أن فكرة التخطيط للتربية لم تظهر كنوع خاص من التخطيط إلا مع نشأة النظم القومية للتعليم واعتبارة من مسئوليات الدولة ، وذلك رغم وجود جذور تاريخية لها كانت تظهر بصورة آراء لتنظيم مستقبل حياة الأفراد والجماعات البشرية القديمة ، حيث تشير دراسة للدكتور مختار حمزة وآخرين إلى أن «التخطيط بالمعنى العام مارسه بعض الجماعات، كما مارسه كثير من الأفراد منذ أقدم العصور بغية التحكم فى مستقبل حياتهم أو حياة أبنائهم عن طريق تهيئة كافة الظروف التى يعتقدون إنها كفيلة بتحقيق ما يرسمونه لأنفسهم أو لأبنائهم من أهداف مستقبليه ، محاولين عدم ترك ذلك للارتجال» (2) .

ويقول الدكتور محمد سيف الدين فهمى «إن التربية قد ظلت لقرون طويلة من عمر الإنسان الحضارى حتى بداية الثورة الصناعية ، أو ما بعدها مسئولية فردية يتولاها الآباء للأبناء ، أو يقوم بها الأفراد حيث يعلمون أنفسهم بأنفسهم ، أو يتولى ذلك رجال الدين ، أو مؤسساته ، أو أصحاب الطوائف والمهن الذين يقومون بتربية وتعليم أبناء ملتهم ، أو أطفال وشباب طوائفهم ومهنتهم» (3) .

وأظهرت دراسة أخرى للدكتور أنطون حبيب رحمة «كيف أن الأسبرطيين منذ نحو 2500 سنة خططوا لتعليمهم لتحقيق أهدافهم العسكرية والإقتصادية والاجتماعية ، كما (1) اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، المركز الوطنى للبحوث التعليمية والتدريبية ، آراء ومقترحات بشأن تطوير النظام التعليمى فى الجماهير الليبية، مطابع الأمانة ، طرابلس ، 1996 ، ص 18 .
(2) الدكتور مختار حمزة وآخرون ، التنمية والتخطيط والتعليم الوطنى فى البلاد العربية ، سرس اللسان ، 1972 ، ص 29 .
(3) الدكتور محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى : أسسه وأساليبه ومسكلاته ، ط 5 مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1990 ، ص 24 .

عرض أفلاطون في جمهوريته نوعاً من الخطة التعليمية التي تخدم الإحتياجات اللازمة للقيادة ، والأغراض السياسية في أثينا ، وكذلك رسمت الصين في عصر (هان دينا ستيز وبيرو) نظاماً تعليمياً لمواجهة حاجاتها⁽¹⁾ . ولكن هذه الملامح التاريخية للتخطيط منذ قديم الزمان لا تعطى صورة كاملة لأركان التخطيط بمفهومه الحديث وإن كان علينا أن نقدر قيمتها في الإطار الذي تمت فيه .

أما في العصر الحديث فيمكن إعتبار المحاولة الأولى للتخطيط كانت في عام 1923 عندما وضعت أول خطة خمسية في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) من أجل مواجهة حاجات المجتمع السوفياتي آنذاك .

وحول هذه الخطة يقول الدكتور رحمه «على الرغم من أنها كانت خطة بدائية إذا ما قورنت بالخطط العصرية إلا أنها تعد أول محاولة جادة على طريق التخطيط الشامل ، حيث أفادت في تقديم بعض الخبرات الفنية في مجال التخطيط . كما أفادت أيضاً في إثارة الإهتمام بالتخطيط لدى شعوب أخرى ، فأجرت هذه الشعوب محاولات تخطيطية ، غير إنها كانت محاولات محدودة لم تصل إلى المستوى الذي ينبغي أن يتميز به التخطيط في كافة المجالات»⁽²⁾ .

وفي مجال التخطيط التربوي بالذات يبدو أن الخطط التربوية التي وضعت قبل الحرب العالمية الثانية كانت تفتقر إلى التناسق والترابط والتكامل ، حيث كان معظمها خططاً قصيرة المدى لا تتجاوز العام الواحد ، إلا في حالات قليلة عند إنشاء المباني ، أو إقامة برامج أخرى للتعليم ، كما كانت قليلة الجدوى لأنها كانت تشتق مقوماتها ومعالمها في سنة ما وبطريقه تختلف تماماً عن مقوماتها ومعالمها في سنة أخرى ، حيث تشير دراسة للدكتور محمد منير مرسى والدكتور عبد الغنى النورى إلى أن «تلك الخطط لم تنجح في تغيير نظم التعليم التقليدية ، ولا في الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب بالصورة التي كانت تأمل تلك الشعوب في الوصول إليها»⁽³⁾ .

(1) الدكتور انطون حبيب رحمه ، التخطيط التربوي ، ط 2 ، منشورات جامعة دمشق ، 1992 ، ص 6 .

(2) المرجع السابق ، ص 7 .

(3) الدكتور محمد منير مرسى والدكتور عبد الغنى النورى ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1977 ، ص 47 .

على الرغم مما شاب تلك المحاولات الأولى من نقص وقصور في صياغة الأهداف وطرق الإعداد والتنفيذ إلا أنه يمكن اعتبارها محاولات رائدة في تطور التخطيط التربوي ، حيث أن تلك النواقص لم تستطع أن توقف مسيرة التخطيط التربوي ، ذلك أن المجتمعات التي لم تأخذ بالتخطيط التربوي كانت تعاني العديد من المشكلات التعليمية والإقتصادية والاجتماعية ، وقد أدى زيادة تلك المشكلات وتفاقمها خلال الحرب العالمية الثانية ، وما بعدها ثم انتشارها وبروزها في العديد من دول العالم إلى مزيد من اللجوء إلى أسلوب التخطيط التربوي كأداة من أدوات معالجة تلك المشكلات التعليمية والإقتصادية والإجتماعية .

وهكذا فقد أخذ عدد البلدان التي تخطط لنظمها التعليمية يتضاعف يوماً بعد يوم ، حيث تبنته بعد الحرب العالمية الثانية بلدان ما كان يعرف بدول المعسكر الإشتراكي ، كما أخذت به بلدان أوربا الغربية ، والدول الآسيوية ، ودول أمريكا اللاتينية وذلك إلى جانب الدول الأفريقية والأقطار العربية ، كما ظهرت المنظمات الدولية وخاصة منظمة اليونسكو التي لعبت دوراً هاماً في نشر التخطيط التربوي في جميع قارات العالم .

ومع دخول التخطيط التربوي إلى مختلف المجتمعات أصبحت تظهر تجارب مختلفة ساهمت في إغنائه وتطوير محتواه وأساليبه ، فبعد أن كان محتواه مقصوراً على الجوانب الكمية فقط ، صار يشتمل على الجوانب الكيفية أيضاً . وبعد أن كان التركيز فيه على التعليم النظامي أصبح يحاول إقتحام كافة أشكال التعليم الأخرى كالتعليم غير النظامي ، والتعليم عن بعد ، كما تطورت أساليبه وتقنياته ، وأصبحت تستخدم فيه الأدوات التقنية الحديثة كالحاسب الآلي والوسائل المتقدمة في مجال الإتصال وجمع المعلومات وغيرها من الوسائل التي ساهمت في تطوير التخطيط التربوي وأساليبه .

غير أن التساؤل الذي يفرض نفسه في هذه المقدمة هو ماذا حققنا من التخطيط التربوي بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود من الزمن على تبني سياسة التخطيط التربوي في الأقطار العربية ، حيث أن ميلاد التخطيط التربوي في البلدان العربية كان في بداية الستينيات من هذا القرن .

ولعل المنتبغ لمسيرة التخطيط فى الوطن العربى يزداد دهشة واستغراباً عندما يجد العديد من الدراسات لبعض الكتاب والمهتمين بشئون التخطيط التربوى فى عالمنا العربى تشير فى مجملها إلى أن التخطيط التربوى فى الوطن العربى مازال يسير بخطوات بطيئة ومتعثرة فى أغلب الأحيان ، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت من أجل تطويره وتحديثه ، حيث اشارت إحدى الدراسات الحديثة إلى أنه «على الرغم من مرور أكثر من ربع قرن حتى الآن على أخذ الأقطار العربية بأسلوب التخطيط ، وعلى الرغم من الكتابات الكثيرة فى مجال التخطيط التربوى ، وعلى الرغم أيضاً من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية الكثيرة التى عقدت فى الوطن العربى وخارجه حول موضوع التخطيط التربوى أو حول موضوعات كثيرة أخرى ذات إرتباط بهذا النوع من التخطيط ، فإن التخطيط التربوى والتعليمى لم يصل بعد إلى مستوى النضج الكافى فى كثير من الأقطار العربية. بل لا يزال فى مراحل نموه الأولى ، كما لا يزال يشوبه كثير من الغموض حتى بالنسبة للعاملين فى مجاله وذلك مما يجعل موضوعه يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتمحيص والتقويم» (1) .

وتحاول دراسة أخرى للدكتور على الحوات أن تبرر جوانب القصور فى التخطيط للتربية فى الدول النامية إذ جاء فى الدراسة «يبدو أن التخطيط فى البلاد النامية بالذات كان ولا يزال يتم من خلال نظرات مادية وإقتصادية دون إعارة إهتمام أكثر للناحية السلوكية والإجتماعية والنفسية ، بل إن الكثير من رجال التخطيط لا يهتمون بأية مناقشة تشير إلى الجانب السلوكى والثقافى والمعنوى فى التخطيط. وتشير هذه الدراسة إلى أنه ربما لذلك ما يبرره فى واقع البلاد النامية ، وهو التركيز على محاولة توفير الحاجات الضرورية والأساسية مثل الغذاء والملبس والمسكن ، فكأن التخطيط فى هذه المنطقة من العالم مضطر لإشباع الحاجات العاجلة والضرورية ، وتزداد مثل هذه الضغوط تعقيداً بالنظر إلى ضعف الموارد المالية وندرتها مع التزايد السريع فى النمو السكانى فى البلاد النامية» (2) .

(1) الدكتور عمر التومى الشيبانى ، دراسات فى الإدارة التعليمية والتخطيط التربوى ، دار الكتب الوطنية ، بىعارى ، 1992 ، ص 253 .

(2) الدكتور على الحوات ، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعى . دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع ، بىعارى ، 1992 ، ص 173 .

ربما التخطيط المقصود في هذه الدراسة هو التخطيط التربوي في معظم الدول الأفريقية في الوقت الراهن ، حيث أن معظم الدراسات الصادرة عن منظمة اليونسكو تشير إلى جملة من الحقائق التي تتفق وتؤيد هذه النظرة لاسيما وأن غالبية الدول الأفريقية تعاني مشاكل إقتصادية متردية جعلتها تركز في خططها على هذه المشاكل .

وجاء في دراسة حديثة أخرى للدكتور شعيب المنصوري يقول فيها : «على الرغم من تطور التخطيط التربوي ، والجهود التي بذلت من أجل الإرتقاء بإسلوبه وممارساته واستخداماته في أيامنا هذه إلا إن الدارس يندهش حقاً حينما يرى ذلك التباين الواسع بين النوايا المعلنة والنتائج المحققة على أرض الواقع» (1) .

كما يشير الدكتور عبد الفتاح جلال في دراسة عن تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل إلى أن «هناك عدة متغيرات عالمية ومحلية قد أثرت في العملية الجامعية ، ومنها على سبيل المثال : تفجر المعرفة وتطور أدواتها وأساليبها ، وسيطرة الآلة ، واتساع دائرة الديمقراطية ، وذلك بالإضافة إلى متغيرات إقتصادية واجتماعية وثقافية نتيجة لعجز العملية التعليمية عن اللحاق بها ، وتطالب تلك الدراسة بضرورة وضع الخطط والبرامج لتجديد العملية التعليمية وتشخيص جوانب القوة والضعف فيها ودراستها في ضوء هذه المتغيرات مع الإستفادة من التحديث المطروح في جامعات الدول المتقدمة» (2) .

وإن كان التعليم المعنى في هذه الدراسة هو التعليم الجامعي ، إلا أن الدراسة الحالية ترى أن هذا القول يمكن أن ينسحب أيضاً على كافة المستويات التعليمية الأخرى في الوطن العربي ، بل ربما في دول العالم الثالث بأسرها .

ويؤيد الدكتور عمر التومي الشيباني الدعوة لإعادة النظر في التعليم العربي إذ يقول «إن كل شيء في التعليم العربي يقتضى الإصلاح إبتداءً من الفلسفة ومروراً بالأهداف والسياسات ، والاستراتيجيات والخطط والهيكل والبنى والمناهج ، والطرق والأساليب

(1) الدكتور شعيب المنصوري ، من بنروت إلى القاهرة 34 سنة : ورقة حلقه لمناقشة المؤتمرات العربية أعدت بطلب من مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، (بونديانس) ، 1995 ، ص 2 .

(2) الدكتور عبد الفتاح جلال ، تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل ، محله العلوم التربويه ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1993 ، ص 23 .

والوسائل ، وليكون لهذا الإصلاح والتغيير الهادف قيمة فلا بد أن يقام على أساس من البحث العلمى الرصين والتقويم الموضوعى الهادف ، والدراسات المسحية الشاملة ، والبيانات والمعلومات الدقيقة⁽¹⁾ .

وهناك دراسة أخرى ترى أن « الخطط فى الأقطار العربية من المشرق إلى المغرب عبارة عن واجهات سياسية فى كثير من الأحيان . وحتى إن وجدت الخطط الانمائية الجادة فى الوطن العربى ، فإنها غالباً ما تكون بعيدة عن المسار العلمى الصحيح ، وبالتالي يأتى التطبيق بصورة عشوائية ، مما قد يؤدى إلى فشل تلك الخطط»⁽²⁾ .

فى الواقع أن هناك الكثير والكثير من مثل هذه الدراسات التى تجمع على أنه على الرغم من مضى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن على بداية التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، ورغم سلسلة المؤتمرات العربية ، والحلقات الدراسية ، والندوات المصاحبة ، والتى تحاول جميعها ترشيد السياسات التخطيطية فى وطننا العربى لمواجهة التحديات المعاصرة ، إلا أن التخطيط التربوى فى هذه الأقطار مازال دون المستوى المطلوب . ولاسيما فى الجوانب المتعلقة بالتحسين النوعى للتربية . «بل إن الملاحظات الأولية التى يمكن أن يكونها الباحث التربوى على نظم التربية والتعليم فى اقطار الوطن العربى مما يتوفر عن هذه النظم من إحصائيات وتقارير ، ومما كتب عنها من بحوث ودراسات تقويمية تؤكد أن التربية العربية فى أزمة ، وأنها تعاني الكثير من المشاكل ، وأوجه النقص التى تكوّن فى مجموعها دواعى ومبررات للعمل الجاد المستمر لإصلاحها وتطويرها ، بل تثويرها على أساس من التخطيط العلمى السليم»⁽³⁾ .

وبالنسبة للتعليم فى ليبيا فإن التوسع الكمى غير المتوازن بين التعليم النظرى الاكاديمى والتعليم الفنى والتقنى والمهنى ، والإنفصال بين هذا التوسع واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وما يحتاجه هذا التوسع أيضاً من المبانى المدرسية

(1) الدكتور عمر التومى الشيبانى ، دور التربية فى الوحدة العربية ، المنشأة العربية للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس ، 1981 ، ص 8 .

(2) الدكتور محمد عدنان وديع ، إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة فى الوطن العربى ، المعهد العربى للتخطيط الكتيب رقم (5) ، الكويت ، 1994 ، ص 32 .

(3) الدكتور عمر التومى الشيبانى ، الاتجاهات الحديثة فى مفهوم التربية ، الطبقة الثانية ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس 1980 ، ص ص 82 - 56 (بتصرف) .

والتجهيزات اللازمة كان يشكل السمة التي غلبت على السياسة التعليمية خلال المدة الماضية بل إن هناك مؤشرات تدل على أن إنحداراً خطيراً قد طرأ - وخصوصاً في الآونة الأخيرة - على الكيف إن لم يكن على الكم أيضاً⁽¹⁾ . وليس أدل على ذلك من تناقص عدد الطلاب الذكور في التعليم العالي وعزوف الطلبة عن التعليم الفني والتقني ، إضافة إلى ضعف المستوى العلمي للخريجين لدرجة إن البعض يتمادى في نقد خريجي الجامعات ويصف البعض منهم بأنهم يخطئون حتى في أبسط قواعد الإملاء ولا يستطيعون تطبيق المفاهيم العلمية في موقف علمي ، أو مشكلة ميدانية في مجال تخصصهم .

وتشير إحدى الدراسات إلى أن «صياغة العديد من الخطط البديلة ليس من الأمور الصعبة بمران ، إنما تظهر الصعوبة في التطبيق العملي لهذه الخطط . فقد استطاعت ليبيا خلال فترة الستينيات أن تعد خطة إلا أنها لم تمارس تنمية فعالة ، أي أنه كان هناك خطة ولكن لم يكن هناك تخطيط ... ذلك أن التخطيط السليم يقتضى توافر الظروف لتنفيذ الخطة واقعياً»⁽²⁾ .

يفهم من ذلك أن نجاح تنفيذ الخطة يتطلب توافر عدة معطيات ، منها أجهزة على درجة عالية من الكفاءة لتقوم بعملية التنفيذ مع تحديد واضح للإختصاصات والمسئوليات لنطاق اتخاذ القرار التنفيذي ، كما يتطلب أجهزة مدربة تدريباً كافياً لمراقبة ومتابعة عملية التنفيذ لضمان عدم إنحرافها عن الأهداف المحددة ، وتنبيه أجهزة التنفيذ بأوجه النقص ، وللقيام بالتعديل اللازم في الخطة من أجل مواجهة أية متغيرات جديدة ، وذلك بالإضافة إلى تحديد مؤشرات التنفيذ التي تقوم أجهزة المتابعة والمراقبة معاً بمتابعة سيرها ، علاوة على أهمية توفير الموارد المالية الكافية وحسن استخدامها .

إن مثل هذه الأسس الهامة ربما لم تتوفر بكاملها لعملية تنفيذ الخطط في ليبيا رغم أن المتتبع لمسيرة التخطيط في ليبيا يلاحظ أنه قد تم إنشاء وزارة للتخطيط بإداراتها وأقسامها وأجهزتها المختلفة كما ضمت هذه الأجهزة بالإضافة إلى الليبيين خبراء من

(1) انظر الدراسة رقم 11 من الدراسات السابقة في نهاية هذا الفصل .

(2) عبد الباري شوشان الزنى ، تقييم تجربة التخطيط في ليبيا في الفترة من 1962 وحتى 1971 ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 1973 ، ص 8 .

منظمة اليونسكو ، ومن الدول العربية الشقيقة وذلك منذ بداية الستينيات ، الأمر الذي يجعل الدراسة الحالية قد تختلف مع وجهة النظر تلك في عدم وجود تخطيط ولكنها تتفق مع القائلين بأن المشكلة تكمن في كيفية تنفيذ الخطط على صعيد الواقع العملي .

إن المتتبع لتجربة التخطيط التربوي في ليبيا يلاحظ أنه على الرغم من الزيادة المطردة فيما تخصصه الدولة من دخلها لميزانيات التعليم لإيمانها بأهمية العنصر البشري وضرورة إعداده الإعداد الملائم عن طريق التربية التي أضحت ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية الشاملة ، حيث تطورت هذه المخصصات من (22.36500) دينار ليبي خلال الخطة التربوية الأولى التي نفذت فيما بين عامي 1963 ، 1968 (1) إلى (90.700.000) دل خلال خطة عام 92/91 فقط (2) ، ورغم القفزة الكبيرة في زيادة أعداد المتحقيين بجميع مراحل التعليم حيث جاء في أحد التقارير أن «عدد المتحقيين بالتعليم العام قد تطور من (542.422) طالباً وطالبة عام 1973 إلى (1.288.912) طالباً وطالبة عام 1993 (3) . بينما قفز عدد طلبة التعليم العالي والجامعي من (13.418) طالباً وطالبة خلال العام الجامعي 76/75 إلى حوالي (136.274) طالباً وطالبة ، خلال العام الجامعي 1996/95 ، كما زاد عدد الجامعات من جامعتين فقط عام 1985 إلى (14) جامعة عام 1997 ، إضافة إلى 54 معهداً عالياً في مختلف التخصصات (4) . وعلى الرغم أيضاً من الشوط الذي قطع في مجال إعادة النظر في المناهج التعليمية ، وأجهزة التفتيش ، والوسائل التعليمية وتعليم المعوقين ، وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ، والتوسع في مؤسسات التعليم الفني والتقني والمهني - وخصوصاً منذ بداية الثمانينيات من هذا القرن ، إلا أن التعليم

(1) وزارة التخطيط والتنمية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1968/1963 ، مطابع الوزارة ، طرابلس 1963 ، ص 81 .

(2) اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الإقتصاد ، تقرير متابعة ميزانية التحول الإقتصادي والاجتماعي عن الفترة من 91/4/1 إلى 92/3/31 ، ص ص 51,45 .

(3) اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، إحصائية عامة عن مرحلتى التعليم الأساسى والمتوسط ، مطابع أمانة التعليم ، طرابلس ، 1993 ص 1 .

(4) H. Abdul - Wahab,. An overall Evaluation of the Higher Education System in Libya, Paris. Unesco, Feb. 1996. P.g.

وخاصة مراحلها المتوسطة (العام والفنى والتقنى) ، وكذلك التعليم العالى والجامعى مازال يعتمد اعتماداً شبه كامل على العناصر غير الليبية فى التدريب والتدريس (1) .

كما أن سوق العمل يعانى هو الآخر من نقص شديد فى احتياجاته من المهرة والفنيين لتسيير دفة العمل ببرامج التنمية المختلفة الأمر الذى يفرض عدة تساؤلات مثل: أين مخرجات التعليم الناتجة عن هذه الجهود الضخمة ؟ كيف كانت توضع الخطط التربوية ؟ وكيف كانت تنفذ ؟ وما هى مستويات التقويم ؟ وهل هناك صعوبات ربما تكون قد حدثت من فاعلية الخطط الموضوعية ؟ أو بالأحرى ما هى أهداف التخطيط التربوى ؟ وما الفلسفة التى استمدت منها تلك الأهداف ؟

وإجمالاً للقول فما هو الواقع الفعلى للتعليم فى ليبيا خلال الفترة موضع الدراسة ؟ إن مثل هذه التساؤلات وغيرها هى التى أوحى للباحث بأختيار موضوع هذه الدراسة . خصوصاً إذا كانت الدول الكبرى والمتقدمة دائمة المراجعة لنظمها التعليمية . بل إذا كانت دائمة النقد لها ، والشاهد على ذلك أن إحدى الدول الكبرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت ذات يوم تقريراً عنوانه (A Nation at Risk) ، أى أمة فى خطر تنتقد فيه واقع التعليم فيها (2) . كما أن تاريخ التربية من جهة أخرى يؤكد لنا أيضاً أن الفيلسوف الألمانى (فيخته) Fichte قد وجه نداءً إلى الشعب الألمانى يتضمن الدعوة إلى إعادة النظر فى نظم التعليم فى ألمانيا وذلك عقب تغلب نابليون بونابرت على بروسيا وإخضاعه لها تحت سلطاته لفترة قصيرة من الزمن (1807-1808) (3) .

فما أحوالنا نحن - والأمر هكذا - إلى مراجعة أحوالنا التعليمية ومنظومات التعليم لدينا نقداً وتقويماً ، ثم تطويراً وتحديثاً لتقودنا هذه المنظومات إلى ما ننشده من تقدم فى عالم أصبحت فيه الغلبة لمن لديه العلم والتكنولوجيا ويعرف كيف يوظفهما لصنع التقدم المنشود .

(1) Ibid. P. 11.

(2) الدكتور عمر التومى الشيبانى ، تطور النظريات والأفكار التربوية ، ط 2 ، دار العربية لكتاب ، طرابلس ، 1977 ، ص 324 .

(3) المرجع السابق ، ص 223 .

بناء على ما تقدم ، فالدراسة الحالية ترى أن التشخيص الموضوعى الأمين للواقع الكائن بكل تبعاته وتحدياته ، والعمل على مواجهته وتجاوز سلبياته وتطويره ، لن يكون إلا إذا جعلنا العلم والتعليم والبحث العلمى قيمة أصيلة متأصلة فى فكرنا وسلوكنا ، وأخذنا الأمر بكل جدية والتزام ، وتكون البداية بالتعليم كصناعة وخير استثمار ، بل أنه الصناعة القابضة ، والاستثمار الأم حيث أنه يوجه الصناعات التابعة ، وتتحدد به نوعياتها ، كما يؤثر فى الاستثمارات الأخرى وتتحدد به مدى فاعليتها فى إحداث التغيرات والتحويلات التنموية والتطويرية المستهدفة لخير الفرد والمجتمع .

وإيماناً من الدراسة الحالية بأنه لا يمكن لأية أمة أن تبني حاضرها ، وتخطط لبناء مستقبلها دون أن تلتفت إلى ماضيها - سواء القريب أم البعيد - لتستلهم العبر من إيجابياته وسلبياته وتتخذ منها الدفعة القوية نحو انتهاج السبل السليمة لبلوغ آمالها وتحقيق طموحاتها المنشودة ، فإن عملية تقويم الخطط التربوية فى ليبيا منذ أن عرفت التخطيط التربوى ووضعت أول خطة تربوية فى البلاد عام 1963 تعد فى نظر الدراسة مطلباً ضرورياً وملحاً وذلك من أجل الوقوف على مدى الجهود التى بذلت خلال الفترة الماضية والتعرف على مواطن القوة والضعف فيها ، لكى يمكن بالتالى تحديد المسار الملائم لعملية التطوير والتجديد والتثوير ، ولعل أهمية هذا المطلب قد تزداد أكثر فى ضوء قلة الدراسات والأبحاث التى تناولت مشكلات التربية والتعليم فى ليبيا بوجه عام ، ونقصها ، أو ندرتها فى مجال تقويم الخطط التربوية بصفة خاصة .

ولذا فإن هذه الدراسة سوف تحاول الإجابة على جملة من التساؤلات المطروحة بغية معرفة مدى تحقيق الخطط التربوية التى نفذت فى ليبيا خلال الفترة موضع الدراسة لأهدافها ، وفاعلية هذه الخطط وآثارها فى سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تشكل فى مجموعها مشكلة الدراسة .

مشكلة الدراسة :

- إنطلاقاً مما سبق فإن مشكلة الدراسة يمكن أن تتلخص في التساؤل الرئيسي التالي :
- إلى أى مدى حققت الخطط التربوية التى نفذت فى الجماهيرية الليبية خلال الفترة موضع الدراسة أهدافها ؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسى التساؤلات الفرعية التالية :
- 1- ما المفاهيم العلمية للتخطيط بعامة ، والتخطيط التربوى بصفة خاصة ؟ وما الأسس العلمية له ؟ وما أنواعه ، وأساليبه ، ومجالات استخدامه ؟ وما الخطوات والمراحل السليمة لوضع الخطة التربوية ، والتي يمكن فى ضوء تحديدها التوصل إلى إيجاد معايير علمية لتقويم الخطط التربوية ؟
 - 2- كيف كان واقع التعليم فى ليبيا قبل قيام التخطيط التربوى ؟
 - 3- متى نشأ التخطيط التربوى فى ليبيا وتطور ؟
 - 4- إلى أى حد ساهم ظهور التخطيط التربوى فى ليبيا فى عملية تطوير التعليم والأهداف التربوية ؟
 - 5- إلى أى حد كانت فاعلية الخطط التربوية التى نفذت فى ليبيا قبل قيام سلطة الشعب فى تحقيق أهدافها ؟
 - 6- إلى أى مدى كانت فاعلية الخطط التربوية التى نفذت فى الجماهيرية الليبية عقب قيام السلطة الشعبية فى تحقيق أهدافها ؟
 - 7- ما النتائج التى توصلت إليها الدراسة ؟ وما المقترحات التى يمكن أن تساهم بها فى إمكانية تطوير العملية التربوية والتعليمية فى الجماهيرية الليبية ؟

حدود الدراسة :

نظراً لطبيعة الدراسة فسوف تتركز على استعراض وتحليل وتقويم الخطط التربوية في ليبيا بدءاً بالخطة الخمسية الأولى للسنوات 68/63 وحتى الخطة التربوية لعام 97/96 مع التركيز بوجه خاص على الخطط الأربع الرئيسية ، 80/76 ، 75/72 ، 68/63 ، 85/81 ، وذلك بغية التعرف على جوانب القوة والضعف فيها ، ومدى فاعليتها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

وفي ضوء ما سيتم التوصل إليه من نتائج سوف تحاول الدراسة وضع بعض المقترحات التي تراها ملائمة لزيادة فاعلية الخطط التربوية من أجل الوصول بها إلى أفضل النتائج في تحقيق الأهداف.

منهج وأدوات الدراسة :

طبقاً لطبيعة الدراسة يستخدم الباحث نوعين من مناهج البحث وذلك كوحدة متكاملة وصولاً إلى دراسة الموضوع دراسة علمية متكاملة وهما :

أولاً : المنهج التاريخي :

ويقتضى الأمر استخدام المنهج التاريخي عند تناول واقع التعليم في ليبيا قبل قيام التخطيط التربوي ، ولا يعني ذلك أن الدراسة ستتناول كل التطورات التي مرت بالتعليم في ليبيا قبل أن تعرف البلاد أول خطة تربوية عام 1963 ، ولكن نقطة البداية ستكون بظهور نظم التعليم الحديثة في ليبيا وتطبيق نظام التعليم المصري في عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما ستحاول الدراسة التعرف على فترة الإرهاصات التخطيطية التي شهدتها ليبيا عقب حصولها على الاستقلال في نهاية عام 1951 ، حيث عرفت البلاد نماذج من أساليب التخطيط سواء من قبل اللجان المكلفة من قبل الأمم المتحدة ، أو الوكالات الأجنبية ، أو الإدارة المحلية في تلك الفترة . ثم تتناول الدراسة نشأة التخطيط التربوي في ليبيا وتطوره وأثره في تطوير التعليم والأهداف التربوية في ليبيا خلال الثلاثة عقود الماضية .

ثانياً : المنهج الوصفي التحليلي :

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عند دراسة وتحليل محتوى الخطط التربوية التي نفذت في ليبيا خلال الفترة موضع الدراسة ، وذلك لدراسة وتحليل ونقد وتقويم تلك الخطط لمعرفة مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها .

ولكى يتمكن الباحث من الاستفادة من إستخدام النوعين المذكورين من مناهج البحث فلا بد له من الاستعانة بالأدوات والمصادر التالية :

- 1- الكتب والمطبوعات والدراسات السابقة المتعلقة بأى جانب من جوانب الموضوع .
- 2- القوانين والقرارات واللوائح ، والتقارير ، والإحصاءات الخاصة بالتعليم في ليبيا خلال الفترة موضع الدراسة .
- 3- المحاضر الرسمية ، والبحوث ، والمؤتمرات العلمية الدولية والعربية والمحلية ذات الصلة بالتخطيط التربوي .
- 4- التقارير الصادرة عن الأجهزة التالية :
 - أ - الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة .
 - ب- الجهاز الشعبى للرقابة والمتابعة الشعبية .
 - ج- القوافل الثورية المتنقلة .
 - د - أمانة مؤتمر الشعب العام فى دور الإنعقاد السنوى (قرارات المؤتمر) .
- 5- خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية إعتباراً من الخطة الخمسية الأولى للسنوات 68/63 حتى الخطة الخمسية للسنوات 85/81 ، وذلك إلى جانب الخطط المرحلية التي تم تنفيذها من عام 1986 وحتى عام 1997 ، حيث حددت هذه الفترة (1963 - 1997) كموضع للدراسة الحالية .

أهمية الدراسة : تفيد هذه الدراسة في :

- 1- التعرف على واقع التعليم في ليبيا قبل أن تعرف البلاد التخطيط التربوي ، ثم قيام التخطيط التربوي وأثره في تطوير التعليم والأهداف التربوية .
- 2- التعرف على السياسات التعليمية في ليبيا واتجاهاتها قبل وبعد قيام الثورة ، وأثر هذه السياسات على عملية التخطيط للتربية .
- 3- التعرف على المعوقات والمشاكل التي واجهت التخطيط التربوي في ليبيا ، وأثرت بالتالي على مسار التعليم والتربية خلال الفترة المذكورة .
- 4- بما أن دراسات تقويم الخطط التربوية في ليبيا تعد من الدراسات القليلة - إن لم تكن نادرة - فإن الدراسة الحالية نأمل أن تكون بداية لسلسلة من الدراسات التقييمية لكافة الأنشطة التربوية والتعليمية ، من أجل الوصول بهذه الأنشطة إلى ما يؤمل تحقيقه من أهداف .

تحديد المصطلحات :

يعتبر تحديد المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة أمراً ضرورياً في البحث العلمي ، وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح تكون الدراسة أكثر وضوحاً وتحديداً واتساقاً ، بجانب ذلك فتحديد المصطلحات يؤدي إلى إدراك المعاني والألفاظ والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها والتمييز بينها وبين ما قد يماثلها من مصطلحات أو مفاهيم . وطبقاً لموضوع الدراسة الحالية ، فإن المصطلحات التي ينبغي تحديدها هي :

1- التقويم .

2- التخطيط التربوي ، والخطة التربوية .

3- الفاعلية (1) .

(1) سوف يتناول الباحث هذه المصطلحات بصورة أكثر شمولاً وتحليلاً في الفصل التالي (الإطار النظري) .

ينطوى مصطلح التقيويم على أكثر من معنى ، فقد تستعمل كلمة التقيويم بمعنى التصحيح ، وإزالة الإعوجاج ، كما ورد في لسان العرب «قَوْمَ الشئِ ، أى أزال عَوْجَهُ» (1) . وجاءت نفس الكلمة بمعنى آخر في لسان العرب أيضاً وهو «قَوْمَ السلعة إستقامها ، أى قدر قيمتها» (2) . ووردت في معجم الرائد بمعنى تقدير قيمة الشئ ، أو الحكم على قيمته» (3) .

ويفهم من ذلك أن التقيويم هو إصدار الحكم على قيمة الأشياء ، أو الأشخاص ، أو الموضوعات ، أو المشروعات ، أو الخطط ... إلخ وهنا تعنى كلمة قوم الشئ ، أى وزنه وقدر قيمته ، أو أعطاه وزنه وقيمه ، أما المدلول اللفظى فهو يعنى الإصلاح ، أو الإستقامة ، أو إزالة الإعوجاج .

وقد لا نجد اختلافاً واضحاً فى تحديد هذا المفهوم سواء فى المعاجم والقواميس العربية ، أو الأجنبية إذ وردت كلمة التقيويم (Evaluation) فى قاموس ويبستر (Webster's New Dict) بمعنى أن التقيويم هو «تحديد قيمة الشئ ، أو أنه الفحص بالحكم» (4) ، ومعنى ذلك أن التقيويم يتطلب بوصفه عملية إصدار حكم على قيمة لشئ المقدر إستخدام مستويات (Standards) ، أو معايير (Norms) ، أو محكات (Criteria) معينة لتقدير هذه القيمة ، ويتضمن بمعناه الواسع التحسين والتطوير الذى يتم إعتياداً على هذا الحكم .

وهناك عدة تعريفات للتقيويم فى مختلف العلوم ، غير أن الدراسة الحالية ستركز على التعريفات الخاصة بمجال التربية ، وبوجه خاص ما يتعلق منها بمجال تقيويم لخطط التربوية . ومن هذه التعريفات هناك من يعرفه بأنه «عملية تصدر عنها أحكام

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون ، المجلد الخامس ، دار المعارف ، القاهرة 1984 ، ص 3782 .

(2) المرجع السابق ، ص 3783 .

(3) جبران مسعود ، معجم الرائد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984 ، ص 1211 .

(4) Webster's New Collegiate Dict., G. C. Merriam Co. Massachusetts, U.S.A 1981, P. 392.

تستخدم كأساس للتخطيط ، أى عملية تشتمل على تحديد الأهداف ، وتحليل الخطط ، ومراجعة الأساليب والأهداف وإصدار الأحكام على الأدلة فى ضوء تلك العملية» (1) غير أن الدراسة الحاية ترى من جانبها أن مثل هذه الأحكام قد لا تستخدم كأساس ، أو منطلق ، أو بداية لعملية التخطيط حيث أن عملية التخطيط عادة ما تسبق التقويم ، ويمكن للتقويم أن يسير مع عمليتي التخطيط والتنفيذ ، ويعنى ذلك أنه يقدم تغذية راجعة Feedback يمكن أن يسترشد بها المخطط أو متخذ القرار.

ويرى الدكتور فؤاد أبو حطب أن «التقويم يعنى عملية إصدار حكم على مدى تحقيق الأهداف التربوية ، ودراسة الآثار التى تحدثها بعض العوامل والظروف فى تيسير أو إعاقة الوصول إلى هذه الأهداف» (2) .

وهنا ينظر هذا التعريف إلى التقويم من زاوية تربوية أخرى ، حيث أن التقويم المقصود هنا هو معرفة إلى أى حد مثلاً استطاع التلاميذ الاستفادة من عملية التعليم المدرسية ، وإلى أى حد أدت هذه الاستفادة إلى إحداث تغيير فى سلوكهم ، وفيما إكتسبوه من مهارات مشكلات الحياة .

ولو طبق هذا القول على الخطط التربوية لقليل مثلاً ، إلى أى حد حققت الخطط التربوية ما هو مرسوم لها فى الأهداف ؟ وإلى أى مدى كانت فاعلية هذه الخطط فى تحقيق مستهدفاتها؟

«يعرفه Dlausmeier بأنه «عملية منهجية تحدد مدى تحقيق الأهداف التربوية من قبل المتعلمين ، وأنه يتضمن وصفاً كمياً وكيفياً وذلك بالإضافة إلى الحكم على القيمة» (3) .

وطبقاً لما تراه رمزية الغريب فإن «عملية التقويم شاملة تتناول نواحي متعددة من الشئ المقوم ، وليس من الضروري أن تكون طرق التقويم موضوعية فقط ، بل يمكن أن

(1) الدكتور غانم سعيد العبيدى ، التقويم والقياس فى التربية والتعليم ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1980 ، ص 7 .

(2) الدكتور فؤاد أبو حطب ، علم النفس التربوي ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1980 ، ص 545 .

(3) H.Klausmeier, Learning and human abilities, New York, Harper and Row. Publishers. 1979 - P 3.

تستخدم طرق التقويم الذاتية فكلاهما لازم،⁽¹⁾ .

غير أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع التقويم لا تميل - فى الواقع - إلى استخدام طرق التقويم الذاتية لما لها من عيوب ، فمعظم الباحثين يرون استبعاد هذه الطريقة إلا إذا لزم الأمر ذلك ، حيث أنها تعتمد على تقدير الأشياء والحكم عليها ذاتياً الأمر الذى لا يتفق مع المنهج العلمى الذى يهتم بالجوانب الموضوعية فى الحكم على الأشياء أكثر من التقدير الذاتى .

وعادةً ما يخلط بعض الباحثين بين مفاهيم التقويم ، والتقييم ، والقياس لدرجة أن البعض قد يعتبر أن التقويم والتقييم كلمتان مترادفتان ذات مدلول واحد ، حيث أنهما يلتقيان فى كونهما يعنيان تحديد قيمة الشئ المقيم ، غير أنهما وإن التقيا فى معنى تحديد قيمة الشئ ، فإن التقييم كما يعرفه عبد الكريم الأحول «يقصد به قياس القيمة الحقيقية لشئ ما تمهيداً للحكم الصحيح عليه»⁽²⁾ ، بينما يعنى التقويم - كما سبق البيان - بالإضافة إلى تحديد قيمة الشئ تصحيح الإعوجاج بغية التعديل ، أو التطوير .

وعلى الرغم من إجازة مجمع اللغة العربية فى مصر استخدام أى منهما للدلالة على تقدير قيمة الشئ ، أو تصحيح الإعوجاج ، إلا أن الدراسة الحالية تفضل استخدام كلمة (التقويم) لأنها لا تقف عند حد تقدير القيمة وإنما تتعدى ذلك إلى الإصلاح وهو المستهدف من عملية التقويم . فالتقويم يعنى التشخيص والعلاج فى آن واحد ، بينما قد يعنى التقييم التشخيص وإصدار الحكم الصحيح .

ومن هنا جاء اختيار الدراسة الحالية للفظ (التقويم) وليس التقييم حيث أن هذه الدراسة تهدف إلى تقويم الخطط التربوية فى ليبيا وذلك لمعرفة جوانب القوة والضعف فيها فى محاولة لتدعيم جوانب القوة وتعديل جوانب الضعف إلى جوانب قوة عن طريق ما سيتم التوصل إليه من مقترحات ملائمة بالخصوص .

(1) رمزية الغريب ، التقويم والقياس النفسى التربوى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1981 ، ص 7-8 .

(2) عبد الكريم الأحول ، حول مبادئ وأسس تقويم المشروعات الاجتماعية ، مذكرة رقم (43) ، المعهد العربى لتقويم البرامج ، القاهرة ، 1985 ، ص 5 .

أما القياس فيقصد به إعطاء قيمة لصفة من الصفات. ولا يتطلب ذلك إصدار أحكام حول هذه القيمة ، أو مدلولها ، ولذا فإن القياس يعد جزءاً من التقويم.

لا شك أن تراث التقويم يحفل بالعديد من المعانى والاتجاهات ، والنماذج التى تتناول التقويم ، سواء كان موضوع التقويم مقررأ دراسياً ، أو أسلوباً تأهلياً ، أو برنامجاً تدريبياً. أو نشاطاً أو مشروعاً إنتاجياً أو خدمياً ، حيث يتلاءم كل منها والأهداف الأساسية من عملية تقويمه.

وترجع دراسة دسوقى «أسباب تعدد وتنوع المعانى للفظه التقويم إلى المداخل التاريخية المختلفة التى مرت على الألفاظ ، وخلعت عليها معانى معينة ، كما ترجعها أيضاً إلى اختلاف حقول المعرفة التى ينتمى إليها الباحثون ، والدارسون وذلك إضافة إلى حداثة موضوع التقويم ذاته» (1) .

غير أن الدراسة الحالية تجد فى دراسات أخرى أن التقويم ليس بالظاهرة الحديثة. بل هو ظاهرة قديمة قدم العملية التربوية ، إذ تشير إحدى الدراسات إلى «أن الصينيين كانوا أول من عرف أداة التقويم الرئيسية وهى (الامتحانات) منذ الألف الثانية قبل الميلاد ، واستخدموها على نطاق واسع بهدف انتقاء موظفى الدولة» (2) .

وأشارت دراسة أخرى إلى «أن التقويم قد عرف فى المجتمع اليونانى القديم منذ 500 ق.م ، حيث كانت تطبق فى أثينا وأسبرطه إختبارات بدنية وعملية وتحريري» (3) .

ويمكن القول بأن حركة التقويم كانت استمراراً وامتداداً لحركة القياس الأولى التى اشتهر بها فلاسفة اليونان القدماء كإفلاطون ، وسقراط ، وأرسطو غير أنها قد تجاوزتها فى العصر الحديث حيث أصبح القياس لا يمثل إلا جزءاً من عملية التقويم بعد أن أضحت التقويم أعم وأشمل من القياس.

(1) دسوقى حسين عبد الجليل ، تقويم كفاءة أجهزة تخطيط التعليم العام فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، من قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، 1988 ، ص 14 .

(2) الدكتور امطانيوس ميخائيل ، التقويم التربوى الحديث ، منشورات جامعة سبها (الجماهيرية) ، 1995 ، ص 65 .

(3) الدكتور محمد زياد حمدان ، تقييم التحصيل : إختباراته وعملياته توجيهاً للتربية المدرسية ، دار التربية الحديثة ، عمان ، 1986 ، ص 45 .

والتقويم كما يراه الدكتور عبد الله هندأوى يعنى «جمع وإستخدام المعلومات للوصول إلى قرار يتعلق بالبرنامج أو الخطة التربوية ، أو هو عملية إختيار وجمع المعلومات المناسبة وتحليلها والوصول بنتيجة ذلك إلى ما يصلح أن يقدم إلى متخذى القرارات ليختاروا من بينها البدائل المناسبة ، وهو يشمل جميع العمليات التى نستطيع أن نتعرف بواسطتها على مدى تحقيق الأهداف الموضوععة للخطة التربوية ، أو أى برنامج تعليمى معين» (1) .

يلاحظ على هذا التعريف أنه يحصر مهمة التقويم فى عملية جمع المعلومات دون إشارة إلى امكانيات التحسين أو التجويد أو التصحيح التى تعد الهدف الأساسى من التقويم .

ويحاول الدكتور فؤاد أبوحطب والدكتور سيد أحمد عثمان أن يعوضا النقص المشار إليه فى التعريف السابق إذ أن التقويم من وجهة نظرهما يعنى «عملية إصدار الحكم على قيمة الأشياء ، أو الأشخاص ، أو الموضوعات وذلك بأستخدام معايير ، أو محكات معينة لتقدير هذه القيمة من أجل التحسين ، أو التعديل ، أو التطوير الذى يبنى على هذه الأحكام» (2) .

ولما كان هذا التعريف يتسق والدراسة الحالية وذلك مما يجعله أكثر ملاءمة لها لشموله لمعنى التشخيص من أجل العلاج ، فإنها تأخذ به كمفهوم يتناسب مع موضوعها .

وخلاصة القول ، وتأسيساً على ما تقدم فالدراسة الحالية ترى أن التعريف الإجرائى للتقويم يمكن وصفه بأنه «عملية تشخيصية وعلاجية فى آن واحد حيث أن الاعتماد على التشخيص الموضوعى لواقع النشاط المقوم ثم إصدار حكم لبيان درجة تحقيق هذا النشاط لأهدافه ، وهذا الحكم يفيد متخذى القرار فى إختيار البدائل الملائمة لتصحيح مسار النشاط المقوم» .

(1) الدكتور عبد الله هندأوى ، التقويم فى مجال محو الأمية ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد 16 ، السنة الرابعة ، الجهاز العربى المركزى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، بغداد ، 1980 ، ص 34 .

(2) الدكتور فؤاد أبوحطب والدكتور سيد أحمد عثمان ، التقويم النفسى ، الطبعة الثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1976 ، ص 9 .

[2] التخطيط التربوي والخطة التربوية :

توجد كثير من التعريفات لمفهوم التخطيط منها ذلك التعريف الذى «يربط بين التخطيط والبحث المنظم من أجل الوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد النادرة فى المجتمع لتحقيق أكثر إشباع ممكن» (1) .

وهذا التعريف يعكس وجهة النظر الاقتصادية التى تهتم بالموارد والإشباع ولكنه لم يوضح السبل الممكنه ، أو الإجراءات التى يمكن اتخاذها للوصول إلى كيفية الإستخدام الأمثل لهذه الموارد وذلك بغية تحقيق الهدف أو الأهداف المبتغاه .

ويضع الدكتور مختار حمزة وآخرون تعريفاً آخراً لمفهوم التخطيط يشتمل على عدة جوانب إجرائية أكثر توضيحاً من التعريف السابق حيث عرفوه بأنه «عملية منظمة تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات وصولاً إلى أهداف محددة ، وعلى مراحل معينة خلال فترة أو فترات زمنية مقدرة ، مستخدمة الموارد المالية والمادية والبشرية والمعنوية المتاحة حالياً ومستقبلاً أحسن استخدام» (2) .

ويعنى هذا التعريف ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف الموضوعه ، وهذه الإجراءات أو القرارات يجب أن تكون ملزمة لجميع الجهات ، أو الأطراف المعنية بتنفيذ الخطة . كما أن هذه الاجراءات أيضاً ينبغى أن توضع لها برامج لضبط سير العمل وفقاً للفترات والأزمنة المحددة لانجاز كل عمل .

ويلاحظ أن هذا التعريف قد أضاف شيئاً جديداً لم يشر إليه التعريف السابق ، وهو الإشارة إلى الروح المعنوية التى ينبغى رفعها عن طريق شحذ الهمم والعلاقات الإنسانية الترابطية بين الأجهزة التى تقوم بعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم ، حيث أن هذه العلاقات كثيراً ما يشوبها نوع من اللامبالاة ، أو عدم الفهم الصحيح للدور التكاملى لهذه الأجهزة وصولاً إلى الغاية المرجوة من عملية التخطيط ، وهى رسم الاتجاه الذى تسير فيه مختلف ألوان النشاط البشرى التى حددتها غايات المجتمع ضمن أنواع من التصورات الذهنية لما يراد إحداثه من تغييرات فى نشاط المجتمع .

(1) Beldwin, C.D., Economic Handing: Its Aim and implications, Uni.of Illinois, 1979. P.11.

(2) الدكتور مختار حمزة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 30 .

ويرى Perloff أن «التخطيط ما هو إلا محاولة واعية من جانب الحكومة لتنسيق السياسات العامة على نحو يمكن أن يحقق بدرجة أكبر من السرعة والكمال ما يراد أن تبلغه التطورات المستقبلية من أهداف» (1) .

ولا يختلف الدكتور العيسوى عن التعريفات السابقة كثيراً إذ يرى أن «التخطيط يعنى الجهد الواعى والمنظم الذى يتم فى إطار نظرة شاملة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق هيئة مركزية بغرض التأثير فى الأحداث الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها ، أو التحكم فيها لتحقيق أهداف متناسقة بوسائل متلائمة» (2) .

ويتحدد من خلال المفهومين السابقين أن التخطيط فى جوهره لا يخرج عن كونه عملية منظمة واعية لاختيار أحسن الحلول الممكنة من أجل الوصول إلى أهداف معينة ، أو بعبارة أخرى ، هو عملية ترتيب الأولويات فى ضوء الإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المطلوبة .

ويمكن أن تضيف الدراسة الحالية إلى ذلك أن التخطيط قد يكون طويل المدى ، أو قصير المدى ، أو متوسط المدى ، وقد يكون شاملاً لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، أو جزئياً ، أو خاصاً بقطاع معين ، وقد يكون على المستوى القومى أو الإقليمى ، أو المحلى .

ويقود التحليل الأخير إلى محاولة التركيز أكثر فى هذه التعريفات على تحديد مفهوم التخطيط التربوى الذى يعد جزءاً من التخطيط العام الذى حاولت الدراسة الحالية طرح بعض من مفاهيمه العامة .

وهنا يجدر التفريق بين التخطيط فى التربية ، وبين الخطة التربوية ، فالتخطيط عملية مستمرة ودوارة ، بينما الخطة هى ترجمة التخطيط إلى برامج ، أو برنامج موقوف ومحدد بالبعدين الزمانى والمكانى ، ومحدد أيضاً بالنسبة للمدى والمستوى والقطاع .

(1) Perloff, H.S. National Planning and Multinational Planning under the Allinace for Programming for Economic Developments, U.S. government Printing office, Wachington, D.C, 1973. P. 49.

(2) الدكتور إبراهيم العيسوى ، التخطيط للتنمية : المفهوم والأساليب ومشكلة الإطار العام للخطة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مارس 1987 ، ص 5 .

فالتخطيط التربوي كما يعرفه الدكتور عبد الله عبد الدائم هو «التنبؤ بسير المستقبل في التربية والسيطرة عليه بغية الوصول إلى تنمية تربوية متوازنة ، وإلى تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة ، وإلى الربط في النهاية بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة» (1) .

ويعرفه الدكتور عبد الغنى النورى بأنه «نقطة الإنطلاق للإختصاصات الأخرى المتداخلة في التربية ، وفي خطط التنمية الشاملة ، وهو ليس هدفاً في حد ذاته ، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف ، وهو قوة تساعد على تلاحم وتنسيق وتوجيه مقومات النظام التربوي المختلفة ، وتتضمن تحقيق الأهداف العامة المقبولة . كما تتضمن التقدير الواقعي لوسائل البلد وإمكاناته المادية ومصادره البشرية ، وتكوينه التنظيمي ، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في نجاح الخطة التربوية» (2) .

ويفهم من ذلك أنه إذا كان من مستهدفات التخطيط التربوي التنبؤ بما يتكون عليه التربية في المستقبل ، فإن هذه التنبؤات لا بد وأن تكون مبنية على التقدير الواقعي لامكانيات البلد المادية والمالية والبشرية ، وأن صحة هذه التقديرات تلعب بالتالي دوراً جوهرياً في صحة التنبؤات المستقبلية لرسم السياسة التربوية وسلامة التخطيط لها .

وإذا كان قد سبقت الإشارة منذ قليل إلى الفرق بين التخطيط في التربية ، وبين الخطة التربوية ، وتم الإشارة أيضاً إلى بعض المفاهيم الخاصة بالتخطيط التربوي ولم تشر الدراسة إلى الخطة التربوية إلا من خلال كونها ترجمة التخطيط إلى برنامج موقوف ، فإن السبب في ذلك هو أن الخطة التربوية تعد جزءاً من التخطيط التربوي ، كما يعد التخطيط التعليمي أيضاً جزءاً من التخطيط التربوي .

واستخلاصاً لتحديد مفهوم التخطيط التربوي والخطة التربوية ، فإن الخطة التربوية كما حدد مفهومها الدكتور عبد الله عبد الدائم هي «مجموعة من التدابير التي تتخذ من

(1) الدكتور عبد الله عبد الدائم ، التربية في البلاد العربية : حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها ، دار العلم للملايين بيروت ، 1979 ، ص 12 .

(2) الدكتور عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوي : أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1980 ، ص 527 .

أجل انفاذ هدف معين ، وهذا الهدف يعنى أن هناك غاية نريد الوصول إليها ، ولا بد من وضع التدابير المحددة والمرسومة من أجل الوصول لهذه الغاية» (1) .

وتأسيساً على ما تقدم فإن التخطيط بصورة عامة هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذ بصورة منظمة للوصول إلى تحقيق هدف ، أو أهداف معينة خلال فترة محددة ، وبأقل تكلفة ممكنة ، وما الخطة إلا ترجمة لذلك في صورة برنامج يتم تطبيقه وتنفيذه على الواقع .

[3] الفاعلية :

هناك ثمة ملاحظة جديرة بالإهتمام ، وهي أنه يحدث كثير من الخلط بين مفهوم كل من الكفاية ، الفاعلية ، الفعالية ، الكفاءة . وترجع دراسة للدكتور عبد الفتاح أحمد جلال سبب الخلط بين الأولين (الكفاية والفاعلية) إلى «أن كلاً من المصطلحين يعود إلى أصل لغوي واحد ، ومن ثم يمكن بسهولة أن يحل أحدهما محل الآخر» (2) . وجاء في هذه الدراسة عدة تعريفات لباحثين متخصصين ستحاول الدراسة الحالية عرضها ثم تحاول مقارنة الإستخدامات المتشابهة لها للخروج بتعريف لكل مصطلح من خلال مفهومه في الموضوع الذي استخدم فيه ، حيث ورد في دراسة الدكتور جلال أن : (3)

فراكان يعرف الفعالية بأنها تعنى :

- Δ العلاقة بين المخرجات ←→ والأهداف
O والكفاية : العلاقة بين المخرجات ←→ والمدخلات

أما فلوراكس وكويليمان فيعرفان الفاعلية بأنها :

- Δ العلاقة بين المخرجات ←→ والأهداف
O والكفاية : العلاقة بين المخرجات ←→ والمدخلات

(1) الدكتور عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوي : أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1980 ، ص 527 .

(2) الدكتور عبد الفتاح جلال ، جودة مؤسسات التعليم العالي وفعاليتها : استراتيجيات تحقيق الكفاية والتفويم المستمر ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يوليو 1993 ، ص 178 .

(3) المرجع السابق ، ص ص 179 - 180 .

بينما يعرف قيصر جود بجيور الكفاية بأنها :

○ العلاقة بين المخرجات ← المدخلات

ومن ذلك يتضح أن الفاعلية والفعالية يشتركان في العلاقة بين المخرجات والأهداف والتي تم الرمز لها بالعلامة Δ ، أما الكفاية فقد جاءت لدى كل الباحثين المذكورين على أنها تعنى العلاقة بين المخرجات والمدخلات والتي تم الرمز لها بالعلامة O .

وبتحليل العلاقة بين المخرجات والأهداف وتطبيق ذلك على الخطة التربوية يمكن القول بأن الفاعلية أو الفعالية تعنى تحديد الدرجة التي تحقق بها الخطة التربوية الأهداف التي وضعت من أجلها ، ومعنى ذلك فإن الفاعلية هنا تتوقف على قدرة الخطة التربوية في إحداث الأثر المطلوب ، أو تحقيق الهدف بالصورة المثلى . أما الكفاية فهي تعنى درجة تحقيق مؤسسة تعليمية ما لأهدافها التعليمية وفقاً للخطة المرسومة لذلك ، بينما ترتبط الكفاءة بمدى تحقيق المخرجات لأهداف المؤسسة التعليمية من ناحية ، ومدى تحقيق هذه المؤسسة من ناحية أخرى لمتطلبات المجتمع ، وسوق العمل من توفير وإعداد مخرجات وفقاً لما يجب أن يكون .

ويتطبيق ذلك على الخطة التربوية يمكن القول بأن كفاءة الخطة التربوية تعتمد على مدى تحقيقها لأهدافها من جهة ، ومدى مساهمة خريجي التعليم - وفقاً لهذه الخطة - في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما اكتسبوه من مهارات معرفية وفنية من جهة أخرى .

غير أن الأمر في جميع الأحوال يتعلق بوضوح الأهداف وتحديدها وقابليتها للتطبيق ، والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وهذا يتطلب دراسة أجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم وذلك مبحث آخر سوف يتم التعرض له في حينه .

ومن جهة أخرى فهناك من يعرف الكفاءة بأنها تعنى «القدرة على تصريف الأمور بغية تحقيق هدف مرتبط بنظام ما ، في حين تهتم الكفاية بتقويم النظام محل الإعتبار ، بينما تشير الفعالية إلى تحديد الدرجة التي تحققت بها الأهداف ، وهذا يعنى

أن ما يتم فعله بكفاءة هو ما يجب فعله» (1) .

وهذا التعريف للفعالية ، أو الفاعلية يتعارض مع المفهوم الوارد في الدراسة السابقة (دراسة الدكتور جلال) مما يؤكد على أن الكفاية والفعالية لفظان وإن كانا يعودان إلى أصل لغوي واحد إلا إنه لكل منهما معناه عند تقويم الخطة التربوية .

والفاعلية كما يعرفها البعض طبقاً لما وردت في قاموس إكسفورد تعنى «الآثار المترتبة على الحدث ، أو الفعل وهل كانت وفقاً لما يجب أن تكون أم لا؟» (2) .

بينما يعرفها آخرون كما يستمد مفهومها في العربية «من الفعل ، أو الإنجاز ، أو القدرة على تحقيق الهدف بأسرع ما يمكن» (3) .

وبتحليل هذين المفهومين للفاعلية ، أو الفعالية يلاحظ أنه في الأول كان الإهتمام منصباً على درجة انجاز العمل دون مراعاة لعامل الزمن الذى تستغرقه عملية الإنجاز . بينما المفهوم الثانى يهتم بالجانب الزمنى أى سرعة انجاز العمل ، ولم يشر إلى نوعية ، أو درجة الإتقان .

ومن هنا يمكن الجمع بين المفهومين في تعريف واحد يهتم بالجانبين معاً فيصبح مفهوم الفاعلية مثلاً : هو درجة التأثير الإيجابى فى قدرة إنجاز العمل بالجودة والإتقان المطلوبين ، وفى أقل زمن ممكن .

ويعنى ذلك أن الخطة التربوية الفعالة هى تلك التى تتفق نتائجها مع ما هو مرسوم لها من أهداف خلال الزمن المحدد ، وبأقل تكلفة ممكنة ، وينفس الوسائل التى حددت لتنفيذها ، وسوف يتناول الباحث فى الفصل التالى كيفية قياس هذه الفاعلية .

(1) دسوقى حسين عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 21 .

(2) الدكتور عبد الفتاح منجى وآخرون ، الإنتاجية ، بيمكو ، القاهرة ، 1989 ، ص 16 .

(3) الدكتور جمال محمد نواره وآخرون ، الإنتاجية بين المقاييس والتحسين ، بيمكو ، القاهرة ، 1992 ،

الدراسات السابقة :

لعله من الضروري قبل الإنطلاق إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة باستخدام المنهج العلمى ، أن تتناول الدراسة ما تم الحصول عليه من دراسات سابقة فى مجال التقويم التربوى والتعليمى وذلك للتعرف على ما قدمته تلك الدراسات من نتائج وأساليب معالجة ، ومن ثم الإستفادة منها فى الدراسة الحالية .

وفى الواقع أن الدراسات التقويمية للخطط التربوية فى الجماهيرية الليبية تعد قليلة نسبياً - إن لم تكن نادرة - وإن وجدت مثل هذه الدراسات فإن معظمها قد عالج موضوع التخطيط بعامة ، أو جانباً من جوانب العملية التعليمية ، ويجدر بالدراسة الحالية أن تشير إلى أن هناك على سبيل المثال أربع دراسات من الدراسات التقويمية التى تناولت كل منها التخطيط فى ليبيا من زاوية معينة .

وقد كانت أولى هذه الدراسات دراسة للدكتور عبد العزيز القوصى عام 1966 (بالإنجليزية) تناول فيها تطور التخطيط التربوى فى ليبيا من وجهة نظر تاريخية ، ثم جاءت الدراسة الثالثة (بالعربية) عام 1973 للباحث عبد البارى شوشان الزنى صدرت عن معهد التخطيط القومى بالقاهرة ، وتناولت تقويماً لتجربة التخطيط فى ليبيا خلال فترة معينة ومن وجهة نظر اقتصادية . وكانت الدراسة الثالثة (بالعربية) للدكتور عمر التومى الشيبانى وآخرون عام 1990 وهى الدراسة الوحيدة التى تناولت الخطط التربوية فى ليبيا من 1970 وحتى 1988 .

أما الدراسة الرابعة (بالإنجليزية) للدكتور هاشم عبد الوهاب فى مطلع عام 1996 ، وهى تعد أحدث دراسة علمية قام بها أحد خبراء منظمة اليونسكو ، وتناولت تقويماً عاماً لنظام التعليم العالى فى الجماهيرية الليبية .

يتضح مما تقدم أن هناك دراسة واحدة تصدت لتقويم الخطط التربوية ولو أنها لم تتناول الخطة الأولى ، ولم تتناول أيضاً الخطط التربوية التى نفذت بعد عام 1988 . ولذا فإن الدراسة الحالية سوف تحاول معالجة هذا القصور وخاصة فى مجال تقويم الخطط التربوية فى ليبيا (1) .

(1) سوف يتناول الباحث الدراسات الأربع المذكورة فى سياق هذا العرض .

لاشك أن ندرة الدراسات المتعلقة بتقويم الخطط التربوية في ليبيا تفرض على الباحث أن يتعامل مع بعض الدراسات التقويمية للتخطيط التربوي في البلدان العربية ، حيث أنه - كما سبق البيان - لا يستطيع أى دارس أن يفصل ما يجرى في ليبيا وخاصة في مجال التخطيط التربوي عما يجرى في غيرها من الأقطار العربية الأخرى ، ولا سيما بعد ظهور استراتيجياتية التعليم في الوطن العربي وسلسلة المؤتمرات التربوية التي شهدتها الأقطار العربية منذ عام 1960 لتطوير التخطيط التربوي في هذه الأقطار.

وسوف تبدأ الدراسة الحالية في استعراض وتحليل ما تم الحصول على من دراسات في هذا الشأن وذلك وفقاً لزمناً صدورها بغية الاستفادة من هذه الدراسات في إثراء الدراسة الحالية مما تحتاجه من معلومات وتجارب يمكن أن تكون دليلاً ومرشداً لها في خطواتها القادمة.

الدراسة رقم (1) :

The development of Educational Planning Machinery

(1) . (the case of libya)

تعد هذه الدراسة هي أول دراسة تجرى حول التخطيط التربوي في ليبيا عندما كان يخطو خطواته الأولى في بداية الستينيات من هذا القرن. وقد تناولت الدراسة المعنية تطور التخطيط التربوي في ليبيا منذ ظهور إرهاباته الأولى في بداية الخمسينيات على أيدي بعض الهيئات والمؤسسات والوكالات الأجنبية ، ثم قيام عملية التخطيط الفعلي في البلاد عندما وضعت الخطة الخمسية الأولى عام 1963 ، وذلك عقب الجهود التي بذلت منذ اجتماع وزراء التربية العرب في بيروت عام 1960 .

واستهدفت الدراسة استجلاء وبيان التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بليبيا منذ استقلالها (الاسمى) عام 1951 ، واكتشاف النقط في أواخر الخمسينيات وما كان له من دور هام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً ، وأثر

(1) Dr Abdel Aziz El-Koussy, the development of Educational Planning Machinery, "the case of Libya" A paper delivered at the Cafrad Meeting, Tangirs, 29th, May, 1966

ذلك على التخطيط في ليبيا بصورة عامة والتخطيط التربوي بصفة خاصة. كما تعرضت الدراسة إلى إبراز بعض المشاكل والصعوبات التي واجهت التخطيط التربوي عند وضع أول خطة تربوية في البلاد ، وخاصة فيما يتعلق بنقص الخبرات الفنية وندرة البيانات والإحصاءات اللازمة لعملية التخطيط .

واتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي في تتبع الأوضاع التعليمية في ليبيا منذ استقلالها والعلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط العام ، وعلاقة التخطيط التربوي بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، كما تناول الباحث السياسة التعليمية من خلال القوانين والقرارات والتشريعات الصادرة عن الحكومة حينذاك في شأن التعليم وذلك بغية الوقوف على الاتجاهات العامة للسياسة التعليمية في تلك الفترة .

أما خطوات الدراسة فقد تركزت حول ثلاثة محاور رئيسية هي :

- 1- تطور التخطيط في ليبيا وأثره على الجهود المبذولة لتطوير التعليم .
 - 2- ظهور النفط وما صاحبه من متغيرات إقتصادية وإجتماعية وأثر ذلك على التعليم .
 - 3- السياسة التعليمية وفعاليتها في تطور النظام التعليمي في البلاد وتوصلت الدراسة إلى التوصيات التالية :
- 1- يجب الإهتمام بتحسين وسائل جمع المعلومات مع التركيز على دقة المفاهيم التخطيطية من كل المستويات .
 - 2- يجب تحسين الأساليب الإدارية عبر المنظمات والتعاونيات ، وتكثيف برامج التدريب ، وتحديد الإختصاصات والمسئوليات .
 - 3- الإهتمام بتدريب القوى العاملة من خلال ربط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بعملية التخطيط التربوي .
 - 4- خلق الحوار من أجل الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة .

5- مراعاة الإحتياجات الضرورية لقطاع التعليم عند وضع الموازنة العامة للدولة.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لم تضع نتائج محددة إلا أنه يمكن استنباط نتائجها من خلال ما توصلت إليه من توصيات تظهر مدى حجم النقص الكبير والهام في الجوانب الأساسية لعملية التخطيط التربوي في ليبيا.

وعلى الرغم أيضاً من أن هذه الدراسة قد استخدمت المنهج الوصفي التاريخي فقط ، إلا أنها قد أفادت الدراسة الحالية في كيفية استخدام مثل هذه المنهج فيما تنوى الدراسة الحالية القيام به في الفصول القادمة.

الدراسة رقم (2) :

تقييم تجربة التخطيط في ليبيا في الفترة من 1962 حتى 1971 (2)

تناولت هذه الدراسة تقييماً لتجربة التخطيط في ليبيا من 1962 وحتى 1971 ، وضمن هذه الفترة وضعت الخطة الخمسية الأولى في البلاد للسنوات 1963 / 1968 كما شملت أيضاً فترة وجيزة من قيام الثورة لا تتعدى السنتين فقط.

وانحصرت مشكلة الدراسة في أنه إذا كانت البداية الفعلية للتخطيط في ليبيا جاءت منذ عام 1963 ، فإن هناك إرهاصات سبقت قيام أول خطة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية في ليبيا كانت بدايتها مع حصول البلاد على ما سمي (بالإستقلال) عام 1951 لا يمكن إهمالها عند عملية التقييم. وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من إنتهاء الفترة الزمنية المحددة للخطة الخمسية الأولى ، وعلى الرغم أيضاً من تفجر النفط خلال هذه الفترة فإن النتائج كانت غير مرضية ، رغم توافر الإمكانيات المادية الهائلة بعد إكتشاف النفط وما كان ينبغي أن يحدثه ذلك النمو المطرد في الإقتصاد الليبي من تطور في مجالات التعليم والتدريب ، والمشروعات الإنمائية المختلفة ، وذلك خلاف ما هو سائد في معظم الدول النامية حينذاك ، والتي كان يعاني معظمها من نقص حاد في الموارد المالية المتاحة.

(1) عبد الباري شوشان الزنى ، تقييم تجربة التخطيط في ليبيا في الفترة من 1962 حتى 1971 ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 1973 .

وإستخدام الباحث نوعين من مناهج البحث للوصول إلى معرفة الأسباب التي حالت دون تحقيق هذه الخطة لأهدافها المرسومة ، والنوعان اللذان استخدمهما الباحث هما :

أولاً: المنهج التاريخي :

حيث قام الباحث باستعراض لنشأة وتطور التخطيط في ليبيا منذ بداية الإرهاصات الأولى للتخطيط عند استقلال البلاد ، والتي كانت في شكل مشروعات تخطط لها وتنفذها بعض الهيئات والمؤسسات والوكالات الأجنبية وخاصة الأمريكية والانجليزية والايطالية ، ثم تتبع مسيرة التخطيط في ليبيا بعد قيام الخطة الأولى وحتى عام 1971 وذلك للوقوف على تطور التخطيط وأجهزته ، والأساليب والمتبعة فيه خلال تلك المدة .

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي :

وتناول الباحث دراسة وتحليل الخطة الخمسية الأولى لمعرفة إلى أى مدى حققت هذه الخطة الأهداف التي وضعت من أجلها ، وما هي الصعوبات والمشاكل التي ربما قد تكون سبباً في تعثرها ، أو إعاققتها .

وطبقاً للمنهج المتبع فقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية خصص الفصل الأول منها لواقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد خلال الفترة التي سبقت قيام الخطة الأولى ، وتناول في الفصل الثاني تطور التخطيط في ليبيا منذ بداية الستينيات وحتى قيام الثورة . أما الفصل الثالث فقد أفرده لتحليل الخطة الخمسية الأولى .

ولم تختلف النتائج التي توصلت إليها الدراسة عن النتائج المستخلصة ضمناً من دراسة الدكتور القوصي عام 1966 ، والتي تمثلت في نقص الكفاءات الفنية في أجهزة التخطيط ، وندرة المعلومات والبيانات والإحصاءات اللازمة لعملية التخطيط إلى جانب غياب الإدارة المؤهلة التي ينبغي أن تقوم بعملية التنفيذ بالصورة المطلوبة .

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد تناولت التخطيط في ليبيا من ناحية تقييميه فقط ، وغير تقييميه ، كما ركزت بصورة أكثر على النواحي الاقتصادية إلا أن الدراسة الحالية قد استفادت منها باعتبارها الدراسة الليبية الوحيدة عن التخطيط في ليبيا بعد دراسة الدكتور القوصي .

كما أنها أثرت الدراسة الحالية بمعلومات جديدة عن مسيرة التخطيط في ليبيا ولاسيما من ناحية الجذور التاريخية لعملية التخطيط ، والتغيرات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على البلاد بعد قيام الثورة في عام 1969 ، كما استفادت الدراسة الحالية أيضاً من المنهج والخطوات التي استخدمت في الدراسة .

الدراسة رقم (3) :

التخطيط للتعليم الفني في ضوء مطالب التنمية في مصر (1)

حاولت هذه الدراسة التعرف على الدور الذي قام به التخطيط للتعليم الفني في مصر لمواجهة التغيرات الإقتصادية والاجتماعية التي مرت بها مصر خلال الفترة من 1960 وحتى 1970 ، وخصوصاً بعد أن تغيرت النظرة إلى مفهوم التعليم الفني وأعتبر ذلك النوع من التعليم ناقصاً وذلك في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية في السنوات الأخيرة من تلك المدة .

إن الدراسة محاولة للتعرف إلى أي حد حقق التعليم الفني في مصر الكفاية الخارجية والداخلية في ضوء هذه المتغيرات الجديدة ، حيث أوضحت في إبرازها للمشكلة أنه على الرغم من المخططات التي وضعت منذ بداية الستينيات ، والبرامج التي صممت ، والميزانيات إلى خصصت إلا أنه لوحظ عجز في الكوادر المتوسطة التي تتحمل عبء الإنتاج والتنفيذ والتطبيق في مشروعات التنمية مما أدى إلى اختلال الهيكل الوظيفي .

إن المتغيرات الجديدة التي ذكرت ، وما أحدثته في تغيير النظرة إلى مفهوم التعليم الفني ألقت على التعليم بوجه عام ، والتعليم الفني بوجه خاص مسؤوليات وخلقت أمامه مشكلات استوجبت البحث والدراسة .

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي موضعاً العلاقة الترابطية بين التربية ، والتنمية ، والتخطيط ، حيث قام الباحث بجمع وتحليل لإحصاءات القوى العاملة في

(1) أحمد رفعت عبد اللطيف ، التخطيط للتعليم الفني في ضوء مطالب التنمية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، من قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، 1973 .

القطاعات الإنتاجية ، ولاسيما القطاع الصناعي ، ثم وضع مقارنة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثر خطط التعليم الفنى فى تحقيق الأهداف المطلوبة .

ووضعت الدراسة معايير نقد وتقييم للخطة التعليمية من جانبيها الكمي والكيفي ، وكذلك من ناحية أساليب وضعها ، حيث قام الباحث بعد ذلك بتحليل ونقد خطة التعليم الثانوى الصناعى فى مصر خلال الفترة الموضحة وذلك وفقاً للمعايير الموضوعية .

وقسم الباحث هذه الدراسة إلى خمسة فصول خصص الفصل الأول منها - كالعادة - إلى الإطار العام للدراسة ، وتناول فى الفصل الثانى مطالب التنمية من القوى العاملة ، والعلاقة بين التنمية والتربية ، وأهمية تخطيط التربية لسد حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وخصص الفصل الثالث لكيفية إعداد القوى العاملة عن طريق مؤسسات التعليم ، وأفرد الفصل الرابع لنقد وتقييم تجربة التخطيط للتعليم الثانوى الصناعى فى مصر ، وقد توصلت الدراسة إلى وضع بعض المقترحات وذلك على ضوء النتائج التحليلية ونتائج النقد والتقييم التى قام بها الباحث فى هذه الدراسة .

وترى الدراسة الحالية أنه على الرغم من أن هذه الدراسة تبحث مشكلة يعاينها التعليم فى مصر منذ السبعينيات فإن نفس المشكلة مازالت قيد البحث والدراسة بالنسبة للتعليم الفنى فى الجماهيرية الليبية حتى الآن⁽¹⁾ . ويعنى ذلك أن الدراسة الحالية قد استفادت من كيفية صياغة معايير النقد والتقييم لخطط التعليم فى مصر كأسلوب علمى يمكن لهذه الدراسة الإستفادة منه فى تحليل محتوى الخطط التربوية فى ليبيا .

الدراسة رقم (4) :

تقييم تجربة التخطيط فى جمهورية مصر العربية

(1960 - 1982)⁽²⁾

وهى محاولة للتعرف على الأساليب التخطيطية المتبعة فى مصر منذ أوائل الستينيات وحتى بداية الثمانينيات من خلال استعراض شامل لمسيرة التخطيط ،

(1) يمكن الرجوع إلى دراسة الدكتور هاشم عبد الوهاب ضمن هذا العرض عن تقييم نظم التعليم العالى فى ليبيا للتأكد من أن هذه المشكلة مازالت قائمة فى ليبيا حتى الوقت الحاضر .

(2) الدكتور محمد عبد المنعم عفر وآخرون ، تقييم تجربة التخطيط فى جمهورية مصر العربية (1960 - 1982) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، 1984 .

ومحاولة تسليط الأضواء على المشاكل التي أحاطت بتجربة التخطيط في مصر خلال الفترة المذكورة.

وتتلخص مشكلة الدراسة في معرفة مدى النجاح الذي حققه التخطيط في مصر في ضوء الخطط التي تم إعدادها وتنفيذها لمحاولة الإستفادة من النتائج والدروس المستخلصة من هذه التجربة بغرض تطوير العملية التخطيطية في خطة تطوير المجتمع.

وإستخدم الباحث المنهج التاريخي حيث تتبعت الدراسة نشأة التخطيط وتطوره في مصر وبناء الهياكل والأجهزة ، والأساليب التخطيطية المتبعة ، مستعرضة إنجازات الخطة الخمسية الأولى 60/59 والسمات العامة لخطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية العشرية 82/73 والمشاكل التي واجهتها. كما استخدم الباحث أيضاً المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على مواطن القوة والضعف في الخطط التي تم تنفيذها.

وطبقاً لطبيعة الدراسة والمنهج المستخدم فقد عالج الباحث موضوع الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية تناول في الأول الإستعراض التاريخي لمسيرة التخطيط في مصر وخصص المحور الثاني لدراسة وتحليل خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وجعل المحور الثالث للنتائج والمقترحات حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المفهوم التخطيطي الذي ساد خلال تلك التجربة قد تميز بجملة من الخصائص منها : النظرة الجزئية في التخطيط ، وغياب الإستراتيجية طويلة المدى ، وعدم استعمال الشروط الضرورية للتخطيط ، وفقدان النظرة العلمية والمستقبلية والإزامية للتخطيط.

أما المشاكل التي واجهت التخطيط خلال هذه الفترة فقد وصفتها الدراسة بأن بعضها قد نجم عن ظروف داخلية تمثلت في عدم الإلتزام ببرنامج طويل الأجل مما أجبر المخططين على تغيير الأساليب والتقديرات ، وظروف خارجية ظهرت في الصراع القومي الذي خاضته مصر ضد الرجعية العربية والقوى الإستعمارية الخارجية.

ووضعت الدراسة مجموعة من المقترحات نوجز منها ما يلي:

1 - فتح الباب لمناقشة موضوع التخطيط من وجهة النظر الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية لإستكمال الشروط الضرورية للتخطيط.

- 2- تطبيق الخصائص العامة للتخطيط وفق المفاهيم العلمية لها.
- 3- تطوير أساليب التخطيط بما يلائم نضج الاقتصاد القومى.
- 4- تطوير أجهزة التخطيط والمتابعة ، والأجهزة المساعدة لها بما يحقق المفهوم العلمى للتخطيط فى وضع الخطة.

وعلى ضوء استفادة الدراسة الحالية من الدراستين السابقتين فقد رأى الباحث - بالإضافة إلى استخدامه للمنهج الوصفى التحليلى - أن يستخدم أيضاً المنهج التاريخى وذلك لمعرفة تطور التخطيط فى ليبيا ، ومدى تأثير على تطوير التعليم ، واتجاهات السياسة التعليمية فى البلاد سواء خلال الفترة الماضية أم الراهنة ، حيث أن الدراستين السابقتين ، تعتبر أن أكثر قريباً من الدراسة الحالية سواء من حيث الموضوع أم الفترة الزمنية المراد تناولها. وإن كانت الدراستان المعنيتان قد تناولتا التخطيط من ناحية تقييمية وليست تقويمية ، إلا أن ذلك لا يعد فى نظر الباحث من الأمور التى تستبعد إمكانية الإستفادة منهما.

الدراسة رقم (5) :

التخطيط للتعليم العالى فى مصر ودوره فى

التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1)

تناولت هذه الدراسة أهمية تطوير التعليم الجامعى والعالى فى مصر ، وإمكانية زيادة فاعلية الوسائل المستخدمة فيه لكى يحقق الارتباط المطلوب بين التعليم العالى ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات العصرية وذلك من خلال اقتراح نموذج لحظة تطوير هذا النوع من التعليم .

وأبرز الباحث مشكلة الدراسة فى أنه على الرغم من أن مصر قد عرفت التخطيط منذ أوائل الستينيات ، ومنذ ذلك التاريخ عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية ، ونشرت الكثير من الأبحاث والدراسات والكتب ، سواء على مستوى الوزارة

(1) عبد الله السيد عبد الجواد ، التخطيط للتعليم العالى فى مصر ودوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، من قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، 1980 .

أم على مستوى الهيئات واللجان ، كما ساهم الأفراد أيضاً بمقالاتهم وكتبهم وترجماتهم ودراساتهم ، كما ساهمت الصحافة أيضاً - ولاسيما في الثمانينيات - في معالجة التخطيط بصفة عامة ، والتخطيط للتعليم بصفة خاصة ... وعلى الرغم أيضاً من أن التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة قد نال نصيبه من الإهتمام بالتخطيط له ، إلا أن الخطط التي وضعت حتى نهاية الثمانينيات كثيراً ما حادت نتائجها عن تحقيق الأهداف والأغراض التي وضعت من أجلها.

ونظراً لتعاظم الإهتمام في المدة الأخيرة بأهمية تطوير التعليم الجامعي والعالي ورفع مستواه وزيادة فاعلية الوسائل المستخدمة فيه ، بالإضافة إلى الارتباط المباشر بين التعليم العالي ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد برزت الحاجة إلى مثل هذه الدراسة لمعرفة أبعاد هذه المشكلة ومحاولة اقتراح نموذج لخطة تهدف إلى تطوير التعليم العالي في مصر. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالإحصاء لمعالجة بعض الجوانب والمقارنة من أجل الوقوف على بعض الأسس في الجوانب الأخرى ، وذلك إلى جانب التحليل التاريخي للوقوف على اتجاهات وتنبؤات النمو في المستقبل ، كما استخدم الباحث أيضاً طريقة البرمجة كمدخل تخطيطي يمكن الإعتماد عليه في بناء نموذج للخطة.

وتطرقت الدراسة إلى نشأة التعليم الجامعي والعالي في مصر لتوضيح فلسفته ، وأهدافه ووظيفته الاقتصادية والاجتماعية ، وتعرضت الدراسة إلى تطوره من حيث التوسع والنمو ومدى تناسب ذلك مع نمو أعضاء هيئة التدريس والميزانية المخصصة له ، ثم تناول الباحث دور الأجهزة التخطيطية في إعداد الخطة ومساهمة الهيكل الإداري للتعليم الجامعي فيها ، وعلى أثر ذلك قام الباحث بتقويم بعض خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتعرف على مدى فاعلية الدور الذي لعبه التخطيط الجامعي في هذه الخطط.

وجاءت الخطوات المذكورة في ثمانية أبواب رئيسية تضمنت تسعة فصول خصص الباحث الفصلين الأخيرين منها للنتائج التي توصلت إليها الدراسة والمقترحات التي رأت فيها علاجاً للمشكلة .

إن مشكلة هذه الدراسة تقترب إلى حد كبير من مشكلة الدراسة الحالية ولو أنها تركز على التخطيط للتعليم العالى بصفة خاصة ، كما إنها تقترب أيضاً من الدراسة رقم (3) التى سبق تناولها ، ولو أنها هى الأخرى تعالج مشكلة التعليم الفنى .

والدراسة الحالية بقدر ما استفادت من الدراسات السابقة ، فقد استفادت أيضاً من هذه الدراسة فى تعدد أساليب المنهج المتبع وكيفية تحليل الخطط فتأخذ من هذه الدراسة ما يلائمها فى سبيل الوصول إلى أفضل معالجة لمعرفة مدى فاعلية الخطط التربوية فى ليبيا فى تحقيق أهدافها .

الدراسة رقم (6) :

دراسة تقويمية لخطط التربية الاجتماعية فى

التعليم الثانوى العام فى مصر (1)

استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على خطط التربية الاجتماعية فى التعليم الثانوى العام فى مصر خلال المدة ما بين (1980 و 1985) فى محاولة لتحليلها وتقويمها لبيان ما بها من إيجابيات وسلبيات ، إلى جانب دراسة واقع التربية الاجتماعية فى المدرسة الثانوية ، ومدى توافقها بالنسبة للمجتمع المدرسى والبيئة المدرسية ، وكذلك مدى خضوعها للأسلوب العلمى فى التخطيط ، وما ترمى إليه من أهداف من أجل تحقيق النمو المنشود لطلاب المرحلة الثانوية .

وتتلخص مشكلة الدراسة فى أن الطلب الاجتماعى الكبير على التعليم منذ بداية السبعينيات قد أدى إلى تناقص الإهتمام بالتربية الاجتماعية الذى كان موجوداً خلال فترة الخمسينيات والستينيات ، حيث تركز الإهتمام فى الفترة الأخيرة على تلبية الطلب الاجتماعى من جوانبه الكمية وأهمل التفاعل الاجتماعى والذى يمثل جانباً مهماً من جوانب التربية ، وبذا فقد تعثرت المدارس الثانوية فى تنفيذ الخطط مما دعا المسؤولين فى الآونة الأخيرة إلى إبراز هذه المشكلة فى تقاريرهم السنوية مناديين بضرورة علاجها .

(1) عبد المنعم فهمى سعد ، دراسة تقويمية لخطط التربية الاجتماعية فى التعليم الثانوى العام فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، من قسم أصول التربية ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، 1985 .

واتبع الباحث فى هذه الدراسة المنهج الوصفى التحليلى الذى يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة ، أو موقف معين ومحاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً ، وذلك يعنى أنه ينبغى البدء بوصف الظاهرة كما هى ، ثم محاولة تفسيرها فى ضوء ما يتوافر من بيانات ، وإخضاع ذلك للتقويم وفقاً للأهداف الموضوعية .

وإضافة إلى الجانب النظرى من المنهج فقد استخدم الباحث الدراسة الميدانية لاستطلاع آراء المسئولين عن تخطيط وتنفيذ الخطط ، وطبقاً لهذا المنهج فقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثمانية فصول جعل الفصل الأول منها إطاراً عاماً للدراسة والفصل الثانى إطاراً نظرياً تناول فيه مبادئ وأسس وأساليب وأنواع التخطيط مع التركيز على التخطيط للتربية الإجتماعية ، وتتبع فى الفصل الثالث تطور التربية الاجتماعية من جوانبها التاريخية ، أما الفصلان الرابع والخامس فقد تناول فيهما الباحث دور التربية الإجتماعية فى تنمية البيئة المحلية إجتماعياً وعمرانياً وروحياً ثم واقع التربية الاجتماعية فى المدرسة الثانوية خلال المدة موضع الدراسة .

وخصص الفصل السادس للدراسة الميدانية التى طبقها على عينة من المخططين والمنفذين لخطط التربية الاجتماعية بمحافظة الجيزة والقاهرة ، وجعل الفصل السابع لتحليل خطط التربية الاجتماعية فيما بين 1980 و 1985 ثم جاءت نتائج ومقترحات الدراسة فى الفصل الأخير .

وفى ضوء ما اسفرت عنه الدراسة من نتائج إيجابية وسلبية فقد اشتملت المقترحات التى تصورتها الدراسة علاجاً لواقع التربية الاجتماعية ، ومحاولة للنهوض بها وتطويرها فى المستقبل على :

- 1- إعادة النظر فى صياغة أهداف التربية الاجتماعية فى التعليم الثانوى العام فى مصر .
- 2- ضرورة تطوير الإدارة المدرسية ، والإهتمام بالأنشطة الاجتماعية وربطها بالبيئة .
- 3- ألا تقتصر خدمات الخطة مستقبلاً على الطلاب العاديين ، بل يجب أن تمتد بصفة خاصة إلى الموهوبين والمتخلفين دراسياً .

على الرغم من أن الدراسة الميدانية التي استخدمت في هذه الدراسة لا تتلاءم وطبيعة الدراسة الحالية التي تعتمد على تحليل الواقع الموجود من خلال بيانات وإحصاءات وتقارير ودراسات ومحاضر رسمية ، إلا أن الدراسة الحالية قد استفادت من هذه الدراسة في كيفية طرح وتناول المشكلة ، وبناء وتحليل الجانب النظرى وكيفية استعراض وتحليل ونقد الخطط ، وذلك ما سوف تحاول الدراسة الحالية الاستفادة منه في صياغة الإطار النظرى ، وكذلك الدراسة التحليلية للخطط التربوية فى الجماهيرية الليبية .

الدراسة رقم (7) :

دراسة تقييمية لأساليب وأدوات متابعة الخطة الخمسية 1987/82 وتطبيقاتها فى مجال التعليم العالى فى مصر⁽¹⁾

استهدفت الدراسة الوصول - قدر الإمكان - إلى الطريقة المثلى لانجاح تنفيذ عملية المتابعة للخطة الخمسية 1987/82 فى مجال التعليم الجامعى والعالى فى مصر ، ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تناول الباحث الأدوات والأساليب التى استخدمت فى تنفيذ ومتابعة الخطة المذكورة لمعرفة مدى فاعليتها وذلك من أجل الوصول إلى الأدوات والأساليب الصحيحة التى يمكن أن تتبع فى متابعة الخطط المستقبلية . كما تناولت الدراسة أهداف التخطيط للتعليم الجامعى والعالى فى ضوء المستجدات والمتغيرات المتعاقبة فى الوقت الراهن ، والتى تولدت عنها اتجاهات جديدة فى أنماط الدراسات الجامعية ، والأبحاث العلمية لمواكبة التطور التكنولوجى ، أو ما أصبح يعرف اليوم (بثورة الإتصالات) وما تتطلبه من توسع فى مجالات التعليم وتحسين وتجويد نوعيته .

وتوصلت الدراسة إلى أن الفكر السائد والمفهوم المسيطر على عملية متابعة الخطة الخمسية المعنية هو التركيز على متابعة أوجه الإنفاق الإستثمارى دون غيره من النشاطات الأخرى مما جعل عملية المتابعة تفقد جزءاً كبيراً من أهميتها وبالتالي فلم تحقق أهدافها بصورة أكثر شمولية للخطة .

(1) محمد عبد اللطيف فرج ، دراسة تقييمية لأساليب وأدوات متابعة الخطة الخمسية 1987/82 وتطبيقاتها فى مجال التعليم العالى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، 1987 .

ويمكن إجمال أهم ما توصلت إليه الدراسة من توصيات فى أنه لا بد من تغيير أسلوب المتابعة ، من متابعة للاستثمارات إلى متابعة شاملة للإستثمارات والسياسات والمتغيرات ، ولا بد للمتابعة من التركيز على الجانب الميدانى مع تنوع فى أساليبها .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصف التحليلى كما حددت خطواتها فى أربع خطوات خصصت الأولى لمفاهيم وفلسفة المتابعة وخطواتها وإجراءاتها وتوضيح الفرق بينها وبين الرقابة ، وتضمنت الخطوة الثانية طبيعة وظروف المتابعة فى نظام الاقتصاد المختلط ومتابعة السياسة والمتغيرات والمشروعات الاستثمارية ، وخصص الباحث الخطوة الثالثة لتقويم أسلوب المتابعة الذى طبق فى الخطة المذكورة ، ثم جاءت التوصيات والمقترحات فى الخطوة الرابعة والأخيرة .

ومما يؤخذ على هذه الدراسة إنها لم توضح أى نوع من نماذج التقويم التى استخدمت فيها ولم توضح أيضاً أىه معايير استخدمها الباحث لقياس مدى فاعلية المتابعة . ويمكن القول بأن الإستفادة الوحيدة التى جنتها الدراسة الحالية هى التنبه إلى مثل هذا القصور فى الدراسات العلمية وذلك بالإضافة إلى إثراء مفهوم المتابعة الذى سوف يتناوله الباحث فى الفصل الثانى من هذه الدراسة .

الدراسة رقم (8) :

تقويم كفاءة أجهزة تخطيط التعليم العام فى مصر⁽¹⁾

سلطت هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين أجهزة التخطيط العام وأجهزة تخطيط التعليم فى مصر خلال الفترة من 1957 وحتى 1982 ، وركزت بصورة خاصة على تطور تنظيم أجهزة تخطيط التعليم ، إلى جانب مناقشة العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على كفاءة أداء أجهزة تخطيط التعليم العام ، كما تضمنت مناقشة المشكلات المرتبطة بمدخلات هذه الأجهزة وعمليات التخطيط التعليمى .

وأوضح الباحث أنه على الرغم من الإهتمام الرسمى بضرورة الأخذ بمفهوم

(1) دسوقى حسين عبد الحليل ، تقويم كفاءة أجهزة تخطيط التعليم العام فى مصر ، رسالته دكتوراه عبر مسورد ، من قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعه عين شمس ، 1988

التخطيط القومي الشامل منذ بداية الستينيات فى شتى القطاعات الإنتاجية والخدمية إلا أن المتأمل فى الواقع الإقتصادى والإجتماعى المصرى لا يلحظ كثيراً ترجمة هذا المفهوم فى شكل أداء سلوكى واضح يمكن معه القول بأن التخطيط قد استقر كفلسفة وكنمط من التفكير يميز الإنسان المصرى ويوجه حياته بصفة عامة .

وللدلالة على ذلك فقد استرشد الباحث ببعض المراجع التى تبين أنه حتى وقت إعداد هذه الدراسة فما يزال التعليم فى مصر تحكمه المبادرات الشخصية ، والقرارات السريعة التى تصدر كرد فعل لتسكين الأوضاع ، ومعادلة الضغوط الإجتماعية على التعليم ، ويقتصر على أن يتوجه بخطط تنطلق من سياسات واعية بوضعية التعليم فى الإطار الثقافى والإجتماعى والإقتصادى للمجتمع .

ومن ذلك أبرزت الدراسة الحاجة إلى وضع أجهزة تخطيط التعليم فى مصر موضع المراجعة والدراسة العلمية سعياً وراء الكشف عن مواطن الضعف والقصور ، ومن ثم تصور أساليب الإرتقاء بأدائها داخل المنظومة التعليمية .

واستخدم الباحث أسلوب تحليل النظم لتحديد مواطن القوة وجوانب الضعف فى النظام محل الإعتبار وذلك للمعرفة المتكافئة التى تخدم أداء النظام بإجراء التعديل أو التطوير المناسب ، كما استخدم أيضاً الدليل الميدانى كجانب مكمل للأسلوب الأول ، وقدم الباحث مبررات الإستعانة بأسلوب تحليل النظم فى هذه الدراسة .

أما خطوات الدراسة فطبقاً لطبيعة مشكلتها التى تضمنها الفصل الأول من الدراسة ، فقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول أخرى تضمنت الفصول الثانى والثالث والرابع منها على المحاور التى سبق الإشارة إليها فى مقدمة هذا العرض ، وتضمن الفصل السادس والأخير مجموعة من التوصيات والمقترحات التى تفيد فى عملية تطوير أجهزة تخطيط التعليم العام ، حيث توصلت الدراسة إلى اقتراح إطار للإرتقاء بكفاءة تخطيط التعليم العام فى مصر ، كما طرحت تصوراً استراتيجياً لهذا الإطار يتمثل فى استراتيجية للتدريب فى مجال التخطيط وتطوير فاعلية التنسيق بين أجهزته ، وذلك بالإضافة إلى نشر الوعى التخطيطى لدى العاملين فى ميدان التعليم .

وفى الواقع لقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة استفادة عظيمة ، وفى

مجالات متعددة ، فقد استفادت منها فى مجال توسيع مفاهيم التقويم والفاعلية والتخطيط عند التعرض لتحديد هذه المفاهيم فى الدراسة الحالية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد استفادت أيضاً من كيفية طرح المشكلة وتساؤلاتها والخطوات المتبعة فى الوصول إلى النتائج واستخلاص التوصيات وذلك ما سوف ترجع إليه الدراسة الحالية فى الفصول القادمة ، حيث أن العلاقة بين كفاءة أجهزة التخطيط وفاعلية الخطط من العناصر التى سوف تركز عليها الدراسة الحالية عند تحليل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى ليبيا لمعرفة إلى أى مدى حققت هذه الخطط أهدافها.

الدراسة رقم (9) :

دراسة تقييم المسيرة الإنمائية لقطاع التعليم والبحث العلمى فى الجماهيرية الليبية خلال الفترة من 1970 وحتى 1988 (1)

تناولت هذه الدراسة تقييماً لقطاع التعليم والبحث فى خطط التحول الإقتصادى والإجتماعى فى الجماهيرية الليبية فى الفترة الواقعة فيما بين 1970 و 1988 وهى الفترة التى نفذت خلال ثلاث خطط تربية هى : الخطة الثلاثية للسنوات 75/72 ، والخطة الخمسية للسنوات 80/76 ، والخطة الخمسية للسنوات 1985/80 .

وتصدت الدراسة إلى تقييم المسيرة الإنمائية فى مجال التعليم العام والتعليم الفنى والمهنى فى مرحلة ما قبل الجامعة وذلك من حيث الطرق والمناهج وأساليب التطوير ، وفلسفة التعليم وأهدافه والسياسات والإستراتيجيات الخاصة بإمكانية تطويره .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى مع الإستعانة ببعض الإحصائيات التى توضح تطور التعليم فى مراحل مختلفة خلال المدة المعنية وذلك وصولاً إلى تقييم نتائج المسيرة الإنمائية فى هذا القطاع فى ضوء المستهدفات التى تضمنتها الخطط الثلاث .

وبعد أن استعرضت الدراسة الأهداف العامة لهذا القطاع فى خطط التنمية المشار

(1) الدكتور عمر التومى الشيبانى وآخرون ، دراسة تقييم المسيرة الإنمائية لقطاع التعليم والبحث العلمى فى الجماهيرية الليبية خلال المدة من 1970 وحتى 1988 ، دراسة مقدمة إلى اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الإقتصاد ، أكتوبر 1990 .

إليها مبرزة أهم الإنجازات والمظاهر الإنمائية التي تحققت خلال هذه المدة وخاصة في الجوانب الكمية منها ، فإنها قد أشارت أيضاً إلى أوجه القصور والمشاكل التي عاناها قطاع التعليم والبحث العلمى وخاصة في السنوات الأخيرة والتي نجمت بالدرجة الأولى - كما ترى الدراسة - عن إلغاء بعض الإدارات المختصة بالتخطيط وضعف الإدارات التعليمية ، وعدم وضوح الرؤية في سياسة تطوير المناهج التعليمية والربط بينها وبين احتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد.

وخلصت الدراسة في النهاية إلى جملة من التوصيات والمقترحات التي يمكن تلخيصها في ضرورة الإهتمام بتحسين نوعية التعليم من خلال تحديد فلسفته ، ومنطلقاته ، وسياساته ووسائل تحقيق أهدافه وخطته ، وترجمة هذه الخطط إلى برامج ومشروعات بحثية تخدم تنمية المجتمع وتسهم في مواجهة وعلاج مشكلاته المختلفة ، وذلك بالإضافة إلى ضرورة ربط مشروعاته وموضوعاته بإحتياجات ومتطلبات تنمية المجتمع ، والعمل على تزويد مؤسساته بما تحتاجه من العناصر البشرية بالكم والكيف المطلوبين والإمكانات المادية والمخصصات المالية الكافية ، وتقدير العاملين في مجاله مادياً ومعنوياً ، واحترام معطيائه فيما يتخذ من قرارات إقتصادية وإجتماعية وسياسية .

وقد استفادت الدراسة الحالية استفادة كبيرة من هذه الدراسة سواء بما حوته من بيانات وإحصائيات ومعلومات ، أو المنهج المتستخدم والخطوات التي اتبعت في عملية التقييم أو بالأحرى التقويم حيث أوضحت الدراسة من خلال مقترحاتها علاجاً لإصلاح التعليم وتطويره . ولذا فإنه حرى بها أن تكون دراسة تقويمية وليست تقييمية .

تقويم خطط التعليم العام فى إطار خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر فى الفترة من 1952 إلى 1987 (دراسة تاريخية مقارنة)⁽¹⁾

دارت هذه الدراسة حول تقويم خطط التعليم العام فى إطار خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر خلال المدة من 1952 وحتى 1987 ، وهى دراسة تاريخية مقارنة تناولت فيها الباحثة - ضمن الإطار النظرى - التخطيط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الفلسفات الإجتماعية المعاصرة ، وذلك فى كل من الدول الإشتراكية ، والدول الرأسمالية التى تبنت التخطيط وأخذت به ، وذلك إلى جانب بعض الدول النامية ، تم التخطيط للتعليم فى إطار خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الدول المتقدمة سواء الإشتراكية منها أم الرأسمالية ، وكذلك بعض الدول النامية التى خططت للتعليم . كما اشتمل الجزء الخاص بالإطار النظرى للدراسة على تصور علمى لما ينبغى أن تكون عليه الخطة التعليمية الناجحة ، من خلال عرض لتجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال .

وتناولت الدراسة أيضاً تحليلاً للمتغيرات الثقافية والإقتصادية والإجتماعية التى طرأت على مصر ، مع تحليل لخطط التعليم وأهدافها لمواجهة تلك المتغيرات خلال الفترة المذكورة .

ولخصت الباحثة مشكلة الدراسة فى أنه من خلال استعراضها لتلك المتغيرات الأيديولوجية والإقتصادية والإجتماعية وآثارها على العملية التخطيطية ككل والتخطيط للتعليم بصفة خاصة ظهرت بعض أوجه القصور لخطط التعليم مما جعلها لم تف بالآهداف الموضوعية من أجلها ، الأمر الذى تطلب وجوب دراستها وتقويمها بغية معرفة إلى أى مدى يمكن الإستفادة من هذه الخطط ؟ وكيف يمكن الإرتقاء بعملية التخطيط التعليمى فى مصر فى إطار خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

(1) ابتسام محمد حسن ، تقويم خطط التعليم العام فى إطار خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر فى الفترة من 1952 إلى 1987 (دراسة تاريخية مقارنة) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، من قسم التربية المقارنة ، تربية عين شمس ، 1991 .

واستخدمت الباحثة فى هذه الدراسة المنهج المقارن الذى اشتمل على المنهج الوصف التحليلى وفيه عرضت الباحثة واقع المشكلة فى نفس المجتمع فى فترتين تاريخيتين (1952 - 1970) ، (1971 - 1987) ، حيث قامت بدراسة وصفية تحليلية لخطط التعليم العام فى مصر خلال الفترتين كل على حدة ، ثم قامت بدراسة مقارنة تفسيرية لبيان أوجه الشبه والإختلاف للمحاور المختلفة للخطة خلال الفترتين وتفسيرها فى ضوء مفاهيم بعض العلوم الإجتماعية .

أما خطوات الدراسة فقد قسمت الباحثة دراستها إلى ستة فصول جعلت الفصل الأول منها كإطار عام للدراسة ، والفصل الثانى كإطار نظرى تناولت فيه التخطيط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الفلسفات المعاصرة ومفاهيم وخصائص وأساليب التخطيط التعليمى والخطة التربوية ، وخصصت الفصول الثالث والرابع والخامس لدراسة وتحليل خطط التعليم العام فى مصر خلال الفترة موضع الدراسة ، وجاءت النتائج والمقترحات فى الفصل السادس والأخير. ومن النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلى :

- 1- عدم وجود فلسفة محددة للتعليم .
- 2- هناك قصور فى تنفيذ أهداف الخطط التعليمية سواء الفرعية منها أم المشتقة .
- 3- عدم التناسب بين الأهداف الموضوعية والإمكانات المادية والبشرية المتوفرة .
- 4- عدم توفر البيانات والإحصاءات الدقيقة ، إلى جانب التذبذب وعدم الإستقرار والإرتجالية فيما يتعلق بسياسة إعداد المعلمين ، ومشروعات المبانى المدرسية وتطوير المناهج التعليمية .
- 5- شكلية برامج الأنشطة المدرسية ومحدودية الممارسة الفعلية للنشاط المدرسى .

أما المقترحات فىمكن إيجازها فيما يلى :

- 1- يجب أن تكون أهداف الخطة التعليمية مناسبة لأهداف التنمية على المدى البعيد .
- 2- يجب أن يكون للتقويم ثبات عام وفعال لىتيح تغييراً دائماً يضع الأساس اللازم والضرورى لتعديل الخطة على المدى الطويل .

3- يجب أن تعمل الخطة على تطوير التعليم بطريقة أكثر تناسقاً مع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأكثر شمولاً.

4- يجب أن يركز على النواحي الابتكارية ، وغير التقليدية .

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة فى كيفية صياغة الإطار النظرى ، والمنهج المتبع لتحليل الخطط ، حيث هناك أوجه تقارب كثيرة بين الدراستين إلا فيما يتعلق بالمنهج المقارن ، كما استفادت الدراسة الحالية أيضاً فى كيفية وضع المحاور ، أو المعايير التى ستتم وفقها عملية تقويم الخطط التربوية فى الجماهيرية الليبية .

الدراسة رقم (11) :

An Overall Evaluation of The Higher Education

System in Libya⁽¹⁾

استهدفت هذه الدراسة محاولة التعرف على مواطن الضعف فى نظام التعليم العالى بالجماهيرية الليبية ، وبالأخص التعليم التقنى والفنى والمهنى وذلك من خلال استجلاء الجوانب السلبية فى هذا النظام ، ومن ثم إمكانية اقتراح الوسائل الكفيلة بتحويل هذه السلبيات إلى جوانب إيجابية ترفع من إمكانية زيادة فاعلية مخرجات هذا النظام لتلعب دورها بكل كفاءة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد تصدت الدراسة لمشكلة عدم التوازن بين الكم والكيف فى مؤسسات التعليم الجامعى والعالى فى ليبيا التى شهدت خلال السنوات الأخيرة توسعاً كمياً هائلاً فى إنشاء الجامعات وزيادة عدد الكليات والمعاهد التقنية والفنية والمهنية سواء على مستوى التعليم المتوسط أم التعليم الجامعى ، حيث ارتفع عدد الجامعات فى ليبيا من جامعتين فقط عام 1985 إلى (14) جامعة عام 1996 ، كما زاد عدد المعاهد العليا من 22 معهداً إلى (54) معهداً خلال نفس الفترة ، غير أن سير الدراسة بهذه المؤسسات لم يكن مرضياً - ولا سيما المعاهد - الأمر الذى أدى إلى عدم إقبال الدارسين على هذا النوع

(1) Hashim Abdul Wahab, An Overall Evaluation of the Higher Education System in Libya, Paris, Unesco, 1996.

من التعليم وذلك على الرغم من أهميته القصوى سواء بالنسبة للفرد أم المجتمع ككل.

واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث عكف على دراسة وتقويم نظام التعليم العالي من خلال استعراض وتحليل الوثائق والتقارير ، والمعلومات والإحصاءات والبيانات التي توافرت لديه من قبل الجهات المختصة ، كما قام أيضاً بزيارات ميدانية لمعظم مواقع هذه المؤسسات (المعاهد والجامعات) في أماكن متفرقة من أرجاء البلاد وأجرى مقابلات شخصية مع المسؤولين عن هذه المؤسسات للتعرف على وجهات نظرهم ، والتأكد من المعلومات التي استخلصها من الدراسة النظرية ، وللوقوف عن كثب على المشكلات الحقيقية التي تواجه نظام التعليم الجامعي والعالي في ليبيا.

وبعد أن استعرضت الدراسة تطور هذه المؤسسات ونظم التعليم بها منذ بداية التعليم الجامعي في ليبيا عام 1955 وحتى 1995 مع تحليل للخطط من النظم التعليمية الموضوعية خلال هذه الفترة توصلت إلى جملة من النتائج ترى الدراسة الحالية ضرورة عرضها نظراً للأهمية وهي :

1- إن إحدى السمات البارزة للتعليم الجامعي والعالي في ليبيا هي سرعة نمو وتطور مؤسساته حيث زادت هذه المؤسسات وخصوصاً في الفترة الأخيرة من ثلاثة أضعاف خلال خمس سنوات إلى ستة عشر ضعفاً خلال العشر سنوات الأخيرة ، كما بلغت نسبة المسجلين في هذه المؤسسات ولاسيما الكليات من الفئات العمرية (18-24) 35.4% وهي من أعلى النسب سواء على المستوى العالمي ، أو على مستوى الدول النامية ، أو على مستوى الوطن العربي ، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن مثل هذه النسبة كانت خلال عام 1986 في العالم 12.8% ، وفي البلدان المتقدمة 33.1% ، وفي البلدان النامية 7.1%⁽¹⁾ .

2- إن نسبة المسجلين في التعليم التقني والفني في هذه المؤسسات لم تتجاوز 15% من مجموع كلية التعليم الجامعي والعالي ، ومعنى ذلك أن نصيب التعليم الفني والتقني من تلك النسبة العالية - المشار إليه - في الفقرة السابقة نصيب ضعيف

(1) تشانغ كاي منغ ، تخطيط التربية وإدارتها في آسيا ، مجلة مستقبلات ، المجلد 21 ، العدد 1 ، 1991 ، ص 89 .

مما يشكل خللاً في خطة التعليم الفني والتقني ، إن لم يكن في خطة التوسع في مؤسسات التعليم العالي بكاملها والتي ينبغي أن تكون من أهم أهدافها التركيز على التعليم التقني والفني ولاسيما في هذا العصر.

3- إن هذا التوسع في إنشاء المعاهد والكليات لم تسبقه دراسات معمقة واستعدادات كافية لتوفير التجهيزات الضرورية واللازمة قبل بداية الدراسة بهذه المؤسسات ، مثل المعامل والورش والمناهج المتطورة ، والكتب والمباني الملائمة ، والأطقم الفنية والتدريبية ، وأعضاء هيئات التدريس مما شكل عائقاً في طريق نمو وتطور الجوانب الكيفية ولاسيما في مجالى الهندسة والعلوم.

4- إن سياسة توجيه الطلاب للتعليم الفني والتقني لم تنجح في إقناع الدارسين وأولياء أمورهم وتبصيرهم بأهمية مثل هذا النوع من التعليم الذى أضحى اليوم يحوز على الجانب الأكبر من إهتمام السياسات التعليمية فى العالم المعاصر ، وليس أدل على ذلك من الفشل فى القدرة على جذب الدارسين إلى مجالات العلوم والتكنولوجيا ومن ارتفاع نسبة المسجلين فى الدراسات الإنسانية إلى 70.4% خلال العام الجامعى 96/95 بمؤسسات التعليم الجامعى فى الجماهيرية الليبية .

أما المقترحات التى توصلت إليها الدراسة إلى وضعها فيمكن إيجازها فى النقاط التالية :

1- ضرورة إنشاء مركز لتخطيط التعليم العالى والجامعى والإهتمام بالدراسات العليا المحلية على مستوى الماجستير والدكتوراه ، مع التركيز على مجالى الهندسة والعلوم.

2- إنشاء كليات متخصصة لتخريج مدربين وأعضاء هيئة تدريس للمعاهد التقنية والفنية والمهنية.

3- وضع سياسة فعالة لجذب الطلاب طواعية ودونما إجبار إلى الكليات والمعاهد التقنية والفنية.

4- تطوير المناهج بما يتلاءم والحاجات والأولويات الملحة للحاضر والمستقبل.

5- الإهتمام بالبحث العلمى والدراسات التقويمية لكافة المناشط فى مؤسسات التعليم لزيادة الفاعلية الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات .

6- تطوير وتحسين الإدارة التعليمية وحسن اختيار وانتقاء القيادات الإدارية من العناصر ذات الخبرة والكفاءة العالية والمشهود لهم بعدم التعصب والإقليمية .

لاشك أن هذه الدراسة قد أثرت الدراسة الحالية بفيض من المعلومات والأفكار والبيانات والإحصاءات الحديثة وذلك إضافة إلى كونها تعالج مشكلة تعد جزءاً رئيسياً من مشكلة الدراسة الحالية . ولذا فإن الدراسة الحالية قد استفادت من المنهج والخطوات المتبعة وطريقة التحليل بغية الوصول إلى النتائج المبتغاة خصوصاً وإن هذه الدراسة قد أعدت من قبل أحد الخبراء المتخصصين بمنظمة اليونسكو ومساعدة لفيث من الباحثين والخبراء المتخصصين أيضاً من الجامعات الليبية واللجنة الوطنية لليونسكو بالجمهورية الليبية .

نظراً لطبيعة المشكلة التى تتصدى لها الدراسة الحالية ، والمنهج المستخدم - والذى تبين من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة أنه المنهج الأكثر ملاءمة لها - ، وفى ضوء الإستفادة من الدراسات السابقة أيضاً فقد أصبح من الضرورى تحديد خطوات الدراسة .

خطوات الدراسة :

تفرض طبيعة مشكلة الدراسة الحالية - تساؤلاتها وأهدافها - على الباحث أن يتبع الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : تستهدف تحديد الإطار العام للدراسة بحيث تتضمن : تحديد المشكلة، المنهج المستخدم وأدواته ، أهمية الدراسة وحدودها ، تحديد المصطلحات المستخدمة فيها ، إلى جانب التعرف على الدراسات السابقة ، ثم وضع الخطوات اللازمة للدراسة وذلك ما تم تناوله في الفصل الأول.

الخطوة الثانية : في ضوء تحديد المشكلة كان لابد وأن تتناول الخطوة الثانية - ويشكل أكثر عمقاً في الشرح والمناقشة والتحليل - تحديد المفاهيم والأسس العلمية للتخطيط التربوي ، ومقوماته ، وأساليبه ومجالات استخدامه .

وبما أن الخطة التربوية تعد جزءاً من التخطيط ، فإنه يتحتم تناول الخطوات والمراحل الأساسية لوضع الخطة التربوية السليمة ، وطرق انفاذها ومتابعتها وتقويمها ، وكيفية قياس فاعليتها في تحقيق أهدافها وذلك وصولاً إلى تحديد معايير ، أو محكات علمية لتقويم الخطط التربوية التي نفذت في الجماهيرية الليبية خلال الفترة موضع الدراسة وفقاً لأهدافها. وهذا ما تناوله الفصل الثاني من الدراسة ليقدم بذلك إجابة على التساؤل الفرعي الأول في مشكلة الدراسة.

الخطوة الثالثة : لاشك أن الخطوة السابقة تصل بالدراسة إلى أهمية تناول واقع التعليم في ليبيا قبل قيام التخطيط التربوي ، لكي يتم التعرف عما كانت عليه حالة التعليم قبل أن تعرف البلاد قيام أو خطة تربوية في تاريخها. ويخصص لهذه الخطوة الفصل الثالث ليكون إجابة على التساؤل الفرعي الثاني في مشكلة الدراسة وذلك باستخدام المنهج الوصفي التاريخي .

الخطوة الرابعة : فى ضوء التعرف على واقع التعليم فى ليبيا قبل قيام التخطيط التربوى ، فلابد للدراسة أن تتناول فى الخطوة التالية قيام التخطيط التربوى فى ليبيا ، ونشأته وتطوره مستخدمة أيضاً المنهج الوصفى التاريخى لكى يمكن بالتالى التعرف على مدى مساهمة هذا التخطيط فى تطوير التعليم والأهداف التربوية فى البلاد ، خلال الفترة التى سبقت قيام المؤتمرات واللجان الشعبية . وتمثل هذه الخطوة - والتى خصص لها الفصل الرابع - إجابة على التساؤل الفرعى الثالث فى مشكل الدراسة .

الخطوة الخامسة : ونظراً للتطورات السياسية التى شهدتها ليبيا بعد قيام المؤتمرات واللجان الشعبية وتوليها مهام التخطيط للتربية ، وسلطة اتخاذ القرار فقد كان لابد للدراسة أن تتناول أيضاً تطور التخطيط التربوى فى ظل هذا النظام السياسى الجديد ، وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية ، وقد خصص لهذه الخطوة الفصل الخامس ليكمل بالتالى الإجابة على التساؤل الفرعى السابق .

الخطوة السادسة : فى ضوء ما تناوله فى الخطوات السابقة يمكن للدراسة الحالية الآن أن تستعرض تحليلاً ونقداً وباستخدام المعايير العلمية لدراسة الخطط التربوية التى تم تنفيذها منذ قيام التخطيط التربوى فى ليبيا عام 1963 وحتى قيام السلطة الشعبية فى منتصف السبعينيات حيث أن التخطيط فى الجماهيرية الليبية بعد هذه الفترة قد أصبح من مهام المؤتمرات الشعبية الأساسية .

الخطوة السابعة : كان لابد للدراسة فى ضوء الخطوة السابقة أن تتناول أيضاً الخطط التربوية التى نفذت فى الجماهيرية الليبية فى ظل النظام السياسى الجديد وذلك لقياس فعالية هذه الخطط فى تحقيق الأهداف التى وضعت من أجلها وقد خصص للخطوتين السابقتين الفصلان السادس والسابع ليكونا إجابة على التساؤلين الخامس والسادس .

الخطوة الثامنة : لم يبق أمام الدراسة الحالية بعد أن استكملت الخطوات السابقة إلا أن تخصص الخطوة الثامنة والأخيرة لصياغة ما تم التوصل إليه من نتائج ، وما يمكن أن تساهم به من مقترحات برزت من خلال تلك النتائج من أجل المساهمة في محاولة تطوير العملية التربوية والتعليمية في الجماهيرية الليبية . وهذا ما خصص له الفصل الثامن والأخير من الدراسة . ليكون إجابة على التساؤل الفرعي السابع ، وبهذه الخطوة تتكامل الإجابة على كافة التسؤلات المطروحة في الدراسة بما في ذلك التساؤل الرئيسي .